الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار الصرف على الموازنة العامة

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2021

من إعداد الطالبتين :

- شتيح وسام
- زرو مروة

تحت إشراف الأستاذة:

- بنابي فتيحة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
برو هشام	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
بنابي فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
بن سراي صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة الشكر

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" صدق الله العظيم الآية 19 سورة النمل

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع واعترافا بالجميل لا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة **بنابي فتيحة**، لقبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي لم تبخل علينا بإرشاداتها التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل فجزاها الله عنا كل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر **لأعضاء لجنة المناقشة** الكرام اللذين وافقوا على مناقشة هذا العمل وإثراء جوانبه.

ونشكر **مدير جامعة محمد بوضياف** وكل **القائمين** على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عامة ، وقسم العلوم الاقتصادية خاصة على المجهودات الجبارة الخالصة المبذولة من طرفهم لإنجاح المواسم الدراسية على أكمل وجه فلكم منا فائق الاحترام والتقدير.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من تزودنا من علومهم كل الأساتذة والمعلمين من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

فألف شكر لكم جميعا

شتيح وسام\ زرو مروة

الإهداء

الحمد **لله** الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي
أهدي ثمرة جهدي إلى من وهبني الله في الحياة.

إلى من شجعني بكل عزم وفخر ومنحني الثقة وأمدني بيد العون طوال مشواري الدراسي إلى الذي ربيت في كنفه على أن أكون صادقة قبل أن أخطو خطوتي الأولى في طريق الحياة الذي يشد على يدي كلما صعبت علي الحياة وقست السند الذي لا يميل إلى الذي في كل المرات التي حالفني بها النجاح أتحاشى الدنيا وأهلها وأرى انعكاس فرحتي بعينيه ومن أستظل بظله في كل مرة أقف فيها على عتبة الخوف إليك أنت **أبي الغالي** حفظك الله ورعاك وأطال في عمرك.

إلى قرة عيني ومصباح دربي ، إلى من نبض قلبي بروحها ، إلى من ربت ورعت وسهرت إلى مأمني وأماني إلى خليلة فؤادي وصديقتي المخلصة إلى الحضن الدافئ الذي اهرب إليه في كل مرة شعرت فيها بالخوف والضعف إليك أنت **أمي الغالية** حفظك الله ورعاك وأطال في عمرك.

إلى من قاسمتاني حنان **أمي وأبي** ومصدر افتخاري واعتزازي، إلى من جعلتاني صديقتهما وأمهما الثانية، حبيبتا قلبي **أختاي أية وهديل.**

إلى أطهر قلب وأحن صوت واللتان يرافقني دعائهما في كل مراحل حياتي، إلى اللتان تنصحاني وتوجهاني، إلى من أخاف فقدانهما ، و اللتان أعتبرهما أمي الثانية **جدتاي** أطال الله بعمرهما وأدامهما تاج فوق رؤوسنا.

إلى أراوح كسر قلبي برحيلها واشتاقت لهم نفسي و اشتاق صوتي لمناداتهما **جداي رحمهما** الله وأسكنهما جنته.

شتيح وسام

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

سورة التوبة الآية 105

أهدي عملي وثمرة جهدي، بعد الحمد لله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي .

إلى **والدي الكريمين** حفظهما الله ، وإلى **إخوتي وأخواتي** الأعزاء

وإلى كل **عائلة زرو** .

وإلى كل **طالب علم** يبتغي فضلا من الله به.

زرو مروة

فهرس
المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الأشكال والجداول	–
مقدمة عامة	أ– و
الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والموازنة العامة	
تمهيد	01
المبحث الأول : ماهية سعر الصرف	10-02
المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف و صيغه	02
المطلب الثاني : وظائف سعر الصرف وخصائصه	05
المطلب الثالث: أسعار الصرف كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها	07
المبحث الثاني : ماهية الموازنة العامة	17-10
المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة وخصائصها	11
المطلب الثاني : مراحل إعداد الموازنة العامة ومبادئها	12
المطلب الثالث : الموازنة العامة الأنواع الأهمية والأهداف	15

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة	22-17
المطلب الأول: مفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة	17
المطلب الثاني : أسباب عجز الموازنة العامة	18
المطلب الثالث : معالجة عجز الموازنة العامة	19
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني :دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر2011\2021	
تمهيد	24
المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر	40-25
المطلب الأول : تطور سعر صرف الدينار الجزائري	25
المطلب الثاني : أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر	31
المطلب الثالث: أسباب اختلال الدينار وآليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري	36
المبحث الثاني : الموازنة العامة في الجزائر	45-40
المطلب الأول : نشأة الموازنة العامة في الجزائر	40
المطلب الثاني : مفهوم الموازنة العامة في الجزائر	41
المطلب الثالث : هيكل الموازنة العامة في الجزائر	41
المبحث الثالث : دراسة تحليلية لتأثير سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2011-2021	56-45

المطلب الأول : تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 2011–2021	45
المطلب الثاني : تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 2011– 2021	50
المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر	52
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة العامة	58
قائمة المراجع والمصادر	63
الملخص	67

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل إعداد الموازنة العامة	14
02	منحنى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2011-2021	46
03	منحنى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة 2011-2021	48
04	منحنى تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2011-2021	49
05	تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	51
06	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار على الموازنة العامة خلال الفترة2011-2021	53

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي 1962-1964	25
02	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر	26
03	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1974-1986	26

04	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي مابين 1987-1991	28
05	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي1994-1997	29
06	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1998-2003	31
07	العملات المشكلة للسلة ومعاملات ترجيحها	33
08	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2011-2021	46
09	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة 2011-2021	48
10	تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	50

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي، فهي إحدى المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد الوطني لأية دولة، سواء كانت من الدول متقدمة أو نامية، ولكونها آلية ناجحة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة سواء داخلية أو خارجية، وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاديات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام الصرف القائم، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف محط أنظار اقتصاديين كثر، اللذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف على الموازنة العامة أي الإيرادات والنفقات.

وتعد الموازنة العامة للدولة مرآة تعكس كافة أنشطة الدولة ومهامها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعتبر الموازنة من المسائل المهمة والأساسية لكي تقوم الدولة بالوظائف الموكلة إليها وإدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهها، وفقا للخطط المرسومة فالموازنة العامة في الدول هي تلك الخطة المالية التي تأتي بها لغايات تنظيم النفقات المقررة والإيرادات المتوقعة للسنة المالية القادمة على الدولة وتوصف بأنها الأداة المثالية لضبط نفقات وإيرادات الدولة وإدارتها.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف والموازنة العامة يعد أمرا حتميا نظرا للأهمية المتنامية لهاذين المتغيرين، كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحدالوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود.

كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ومركز هذا السعر القوي يعد دلالة على درجة متانة القاعدة الاقتصادية. ولهذا ارتأينا البحث عن طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف في الجزائر.

1. إشكالية الدراسة :

في ضل التقديم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2011 \ 2021)؟

2. التساؤلات الفرعية : إلى جانب التساؤل الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم سعر الصرف و كيف يتم تحديده ؟ وما المقصود بالموازنة العامة وما هي مراحل إعدادها ؟
- ماهي العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011- 2021 ؟

3.فرضيات الدراسة : لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية :** التغير في سعر الصرف يؤثر على الموازنة العامة.
- **الفرضيات الفرعية :** يتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية :

- سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. ويتم تحديده في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي.
- توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر.

4. أسباب اختيار موضوع الدراسة :

- **أسباب موضوعية :**

- الحرص على دراسة سعر الصرف والموازنة العامة ومعرفة مدى تأثير الأول على الثاني.
- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والموازنة العامة.

- أهمية تغير أسعار الصرف وأثر ذلك على الاقتصاد.

- **أسباب ذاتية:**

- الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي.
- رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

5. أهمية الدراسة :

يحتل موضوع تأثير تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة أهمية كبيرة كونه مؤشر رئيسي في اقتصاد كل دولة، حيث يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول سعر الصرف، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة ، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد. وكذا الأهمية التي تكتسبها الموازنة العامة باعتبارها المرآة العاكسة لنشاط الدول حيث سنسلط الضوء في دراستنا على معرفة التغيرات التي تخلفها تقلبات أسعار الصرف على الموازنة العامة.

6. الهدف من الدراسة :

- تبيان قدر المستطاع أثر تغير سعر الصرف على الموازنة العامة .
- التعرف على العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة .
- معرفة آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري .

7. المنهج المتبع :

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصية الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة، وبذلك تم استخدام كل من المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي .

تم إتباع المنهج الوصفي فيما يخص مختلف المفاهيم والتعريفات التي تتعلق بسعر الصرف والموازنة العامة، أما الجانب التاريخي فانصب على تطور سعر صرف الدينار الجزائري من جهة وتطور الموازنة العامة في الجزائر من جهة أخرى، أما المنهج التحليلي فتم الاعتماد

عليه في تحليل البيانات ومختلف الجوانب والأبعاد الأساسية التي تمس كل من سعر الصرف والموازنة العامة.

8. حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية :** الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية :** تشمل الدراسة الفترة الممتدة مابين 2011-2021 ويعود السبب لتفادي تكرار الدراسات السابقة.

9. الدراسات السابقة :

- بو عتروس عبد الحق،آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر،مجلة العلوم الانسانية،العدد 31، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،جوان 2008.تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية، هي تبعيتها المطلقة لأسعار المحروقات في السوق الدولية إلى أن الجباية البترولية والرسوم الجمركية ورسوم الواردات، حساسة ليس فقط لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بل للتغيرات في أسعار صرف الدينار.
- والي صابر عدنان،إيمان علاء كاظم،أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة2004-2018،مجلة حمورابي، العدد35،جامعة القاسم الخضراء،الكوفة،صيف2020.حيث توصلت الدراسة على أن أسعار الصرف تؤثر على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة،كما أظهرت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة.
- مكاوي هجيرة،بو بكر محمد،أثر عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام برنامج الانحدارالذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLخلال الفترة 2003-2018،مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد 10العدد05، أكتوبر 2020.توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف مما يدل على أن ارتفاع عجز الموازنة العامة بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بحوالي 1,64.
- دراسة ألغالبي عبد الحسين جليل، حقي أمين توماس، بعنوان العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة مصر حالة دراسية للمدة 1990- 2014، مجلة كلية

التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2016. حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة التبادلية بين تقلبات أسعار الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة 1990–2014 باستخدام اختبار التكامل المشترك لإنجل جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرين باتجاه واحد سعر الصرف –عجز الموازنة.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكننا القول أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى دراسة اثر سعر الصرف على الموازنة العامة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة جدا تعتمد على إحصائيات جديدة نمتد من 2011إلى 2021 أي أن أوجه الاختلاف تكمن في الحدود الزمنية والمكانية، ولم نركز في هذه الدراسة على عجز الموازنة العامة فقط بل على مكونات الموازنة العامة الإيرادات والنفقات، وأيضا لم تقتصر دراستنا على تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار فقط بل اليورو كذلك.

10. صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة هي قلة المراجع الخاصة بموضوع الموازنة العامة في الجزائر وإن وجدت فهي تنحصر في بعض المجلات والملتقيات والمذكرات، أضف إلى ذلك نقص المراجع في الجانب التقني حول سعر الصرف والموازنة العامة ، كما واجهتنا أيضا صعوبة الحصول على المعطيات والتضارب الكبير في الإحصاءات باختلاف مصادرها، الشيء الذي اخذ من وقتنا الكثير واستدعى منا الدقة في انتقاء ما نراه اقرب من الصحة.

11. هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة يعتبر **الفصل الأول** بوابة دراستنا بالتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والموازنة العامة، حيث حاولنا من خلال **المبحث الأول** التعرف على سعر الصرف المفهوم، الوظائف، الصيغ، الخصائص، كيفية تحديده والعوامل المؤثرة فيه أما **المبحث الثاني** فخصص للموازنة العامة تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهومها وخصائصها ومراحل إعدادها، مبادئها أهميتها، أهدافها، أنواعها. أما بالنسبة **للمبحث الثالث** فتحدثنا فيه عن عجز الموازنة العامة مفهومه وأنواعه وأسبابه وكيفية معالجته.

أما **الفصل الثاني** الذي يعتبر الفصل التطبيقي للدراسة حمل عنوان اثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر لفترة 2011-2021 والذي قسم إلى **ثلاث مباحث** لها صلة مباشرة بالجزائر أهمها **المبحث الأول** سعر الصرف في الجزائر، وبه تطور سعر صرف الدينار الجزائري وأيضا أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر وأخيرا تحدثنا عن أسباب اختلال الدينار وآليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، أما بالنسبة **للمبحث الثاني** فبعنوان الموازنة العامة في الجزائر، تطرقنا فيه إلى نشأة ومفهوم وهيكل الموازنة العامة في الجزائر،وأخيرا المبحث الثالث عن الدراسة التحليلية لتأثير سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2011-2021 تناولنا فيه تحليل تطور كلمن سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر في فترة الدراسة والعلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

لسعر الصرف والموازنة العامة

تمهيد:

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من بلد معين لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية ففي العالم عملات بعدد الدول ولكل دولة عملتها الخاصة بها، وهذا ما يشكل فرقا بين هذه العملات ويدعو إلى مشكل حساب قيمة التبادل وهذا الفرق بين قيمة العملتين يشكل ما يدعى بسعر الصرف والذي يعتبر إحدى الأدوات ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

وتعتبر الموازنة العامة المرآة التي تعكس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، فجميع دول العالم باختلاف أنظمتها وتشريعاتها وسياساتها، تتفق جميعها في أنها تقوم بأداء أنشطتها المالية اتجاه مجتمعاتها وفقا لمخطط أو برنامج موضوع مسبقا لتسيير نشاطها المالي للسنة المقبلة، وللإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم دراستنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: ماهية الموازنة العامة

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها، حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة ويبيعها ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وصيغه

سنتعرف من خلال هذا المطلب على مفهوم سعر الصرف وكذلك سنتطرق فيه إلى صيغه.

أولا: مفهوم سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعريفات لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع نذكر منها:

التعريف الأول: عرف سعر الصرف على أنه، عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.[1]

التعريف الثاني: يعرف سعر الصرف بأنه العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى، أي أنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم.[2]

التعريف الثالث: كما يعتبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها. [3]

---

[1]– لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص96.

[2]– نايلي حسيبة، قاسمي كريمة، انعكاس انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على السياحة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة 2018–2019، ص6.

[3]– حريزي كوثر، بيدي سارة،أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008–2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018–2019، ص23.

التعريف الرابع: كذلك يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والإعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[1].

هناك اتفاق عام حول تعريف سعر الصرف كونه هو تبادل عملة بعملة أخرى، كتبادل سعر صرف الدينار الجزائري بوحدات معينة من سعر صرف الأورو أو الدولار أو الدرهم المغربي كأن تقوم بمبادلة 100 وحدة من الدينار الجزائري للحصول على وحدة واحدة من الأورو.[2]

ثانيا : صيغ سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أشكالا وصيغا عديدة وهي كالتالي:

1. سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد،وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحتويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.[3]

---

[1]– زرافة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990–2014، مذكرة ماجستير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2015–2016، ص8.

[2]- سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص136.

[3]- المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج 1994–2010 مذكرة ماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة وهران2،2015–2016، ص13.

2.سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية. [1] فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$q = \frac{e/p}{1\$/p*}$$

$$q = e.\frac{p*}{p}$$

حيث أن:

q : سعر الصرف الحقيقي.

p* : مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية.

P : مؤشر الأسعار بالجزائر.

e : سعر الصرف.

تمثل: **1$/p*** القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

و e/p تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدو لار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الشرائية في الجزائر ، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.[2]

3.سعر الصرف الفعلي : يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فإن مؤشر

[1]– قدري عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص105.

[2]– المراحي البشير،مرجع سبق ذكره ، ص14.

سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى[1].

4.سعر الصرف التوازني: يمثل هذا النوع التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون سعر الصرف ينمو بمعدله الطبيعي ومن ثم فإن هذا الشكل من سعر الصرف يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة حيث إن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن المستوى التوازني. [2]يعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي أي الأساسيات، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.[3]

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف وخصائصه

سنطلع من خلال هذا المطلب على وظائف سعر الصرف وخصائصه.

أولا: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات المحلية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير في ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، ويمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها: [4]

1. الوظيفة التطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر اقل من الداخل، حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف، كما انه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتامين استيرادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع استيرادات معينة.

---

[1]– والي صابر عدنان، إيمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة 2004–2018، جامعة القاسم الخضراء و جامعة الكوفة، العدد35، السنة الثامنة، صيف 2020، ص116.

[2]– سي محمد كمال، مرجع سيق ذكره، ص 140.

[3]– بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد،23، 2003ص7.

[4]– نايلي حسيبة، قاسمي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص9.

وبالعكس حيث من الممكن عرقلة استيرادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف.[1]

2. الوظيفة القياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع، يمكن التعبير عنها بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعملات تجارية معينة. [2] حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية. [3]

3. الوظيفة التوزيعية: يمارس سعر الصرف الوظيفة التوزيعية على المستوى الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، مما يؤثر على احتياطات البلدان إذن فإن عملية التخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية للبلدان الأخرى وتنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا لاستثمارات المضاربات في أسواق النقد أيضا . [4]

ثانيا: خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

1. المقاصة: المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها ترتكز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة. المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدتين تتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما

---

[1]– درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص8.

[2]– بن الزاوي عبد الرزاق ، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية، عمان، 2016، ص 16.

[3]– مكاوي هجيرة، بوبكر محمد، أثر عجز الموازنة العامة على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 2003–2018،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد10 العدد05، أكتوبر2020، ص76.

[4]– نايلي حسيبة، قاسمي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص9.

تكون المقاصة غير كاملة. أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان[1].

2. المضاربة :المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات، وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم .

3. التغطية: التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة، وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة .[2]

المطلب الثالث : أسعار الصرف كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كيفية تحديد أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه

أولا: كيفية تحديد أسعار الصرف

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها .[3] لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور، وهنا نميز ثلاث حالات :

1. الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

---

[1]– عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011–2012، ص38.

[2]–حريزي كوثر، بيدي سارة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3]– الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 101.

2. الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3. الحالة الثالثة : هي حالة الارتباط بسلة من العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية [1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاد المالية الدولية وفي الاقتصاد ككل، ولكن هناك بعض العوامل تؤثر به وهي كالتالي:

1. التغير في سعر الصرف: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها، وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري .[2]

2. تغير معدلات التضخم : يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية. فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 70% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا والتضخم المحلي

[1]– حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص 109–110.

[2]– توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص79.

في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستو ى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية، يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.[1]

3. التغير في معدلات الفائدة المحلية : تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في لأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف .[2]

4. التدخلات الحكومية : تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ، حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها . [3]

---

[1]–دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014–2015، ص42 .

[2]– النعيمي عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص160.

[3]– دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص45.

5. الدخل: يعد الدخل من المؤشرات المهمة في سعر الصرف، ويأتي أثره فيه باتجاهين هما:

- إن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينتعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه وهذا هو الأثر الرئيسي.
- مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلة له، مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيرادات من البلد المصدر له، وبالوقت ذاتها يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر، والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الإستيرادات.

ونتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري، يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارجي out flow، مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها .[1]

6. العوامل السياسية والعسكرية : يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية فمن منطلق المقولة التي تقول أن رأس المال جبان، فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجب رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار.[2]

المبحث الثاني : ماهية الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية في تحقيق انجازات الأداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابية من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]– ألغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011 ، ص75 .

[2]– درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص12 .

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها

في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم الموازنة العامة والخصائص التي تتحلى بها.

أولا: مفهوم الموازنة العامة

تعددت مفاهيم الموازنة العامة وهنا سنعرض عدد من هذه المفاهيم :

التعريف الأول: الموازنة العامة بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر جبايته من المال خلال فترة معينة.[1]

التعريف الثاني: وتعرف على أنها بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلة تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية الموازنة أداة رئيسية من أدوات السياسية المالية، تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة .[2]

التعريف الثالث: الموازنة العامة خطة مالية تتضمن تقدير النفقات الدولة وإيراداتها لفترة مقبلة تكون سنة واحدة في الغالب من أجل تحقيق أهداف السلطة السياسية .[3]

ومن كل ما ورد أعلاه من التعاريف ومفاهيم يمكننا أن نعرف الموازنة العامة للدولة بأنها مجموعة من الأهداف والبرامج المعبرعنها بالأرقام، والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم كلفة كل هدف أو برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها .[4]

ثانيا : خصائص الموازنة العامة

تتميز الموازنة العامة بعدد من الخصائص كما يلي:

1. الموازنة العامة هي تقدير مفصل للنفقاتوالإيرادات العامة: فهي بالتالي تختلف عن الميزانية الختامية التي تعبر عن أرقام فعلية، فهناك نفقات لا يمكن تقديرها بدقة، وكذلك إيرادات يصعب

---

[1]–حجازى المرسي السيد،مبادئ الاقتصاد العام الموازنة العامة–الإيرادات العامة–القروض،الدار الجامعية،2009، ص31.

[2]– الوادي محمود حسين، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 141 .

[3]– بن البار محمد ،شريط صلاح الدين، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص225 .

[4]– سلوم حسن عبد الكريم،المهايني محمد خالد،الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، 2007، ص97 .

تحديدها، هذا ولا يمكن أيضا معرفة المبالغ التي ستتحقق فعلا خلال السنة، لان هناك عوامل لا يمكن التحكم فيها مثل العوامل السياسية.

2. تكون لمدة زمنية معينة : فلا يمكن تقدير النفقات والإيرادات لفترة غير محددة، حيث أن معظم الدول جعلتها سنة وليس أقل من ذلك، إلا أن أعمال تحضير الموازنة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبير ووقتا ليس بقصير.

3. تصدر بموافقة السلطة التشريعية و إقرارها: وهذا يعني أنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تنفق أي مبلغ من المال قبل الحصول على إذن من السلطة التشريعية، أي هي التي تمنح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وجباية الإيرادات، وينتهي الإذن بانتهاء السنة المالية.

4. تعكس أهداف الدولة الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية : قد ازدادت هذه الأهمية بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، فهي أداة أساسية لتحقيق الأهداف المختلفة وكذلك هي الإطار المنظم للسياسية المالية بالإضافة إلى أنها برنامج سياسي يعكس الأهداف و الاتجاهات السياسية للسلطة الحاكمة. [1]

المطلب الثاني : مراحل إعداد الموازنة العامة ومبادئها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل إعداد الموازنة العامة ومبادئها .

أولا: مراحل إعداد الموازنة العامة

تعتبر عملية إعداد الموازنة العامة لأي دولة متقدمة كانت أم نامية، بأنها عملية دقيقة تتطلب درجة عالية من التقنية والتخطيط والمتابعة، وذلك بالنظر إلى تعددية الدوائر والوحدات الحكومية، والمبالغ الضخمة التي تتضمنها تلك الموازنة وتمر الموازنة العامة بعدة مراحل تسمى "دورة الموازنة" وعادة ما تكون مؤلفة من أربع مراحل أساسية وهي:

1. مرحلة التحضير والإعداد: بعد الإعداد المبدئي من قبل الجهات الحكومية المعنية، تبدأ هذه المرحلة بشكل رسمي فور صدور بلاغ من رئاسة الوزراء لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشاريع موازنات المؤسسا ت العامة المستقلة ويكون هذا البلاغ يحتوي عل ى تعليمات لإعداد الموازنة، ومواعيد تقديم جميع المتطلبات من كشوفات النفقات والإيرادات وتشكيلات

[1]– خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر،الأردن، 2011، ص21–22.

الوظائف وغيرها إلى دائرة الموازنة العامة وتقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بدورها بالتعميم على إداراتها المختلفة بتقديم توقعاتها عن برامجها ونشاطاتها في السنة المالية المقبلة ثم يتم مناقشة المقترحات مع مديري الإدارات والوحدات والمجالس التنفيذية للمحافظات بحيث يتم إجراء أية تعديلات مقترحة ووضع مشروع نهائي للموازنة يقدم إلى دائرة الموازنة العامة ليتم دراسته من قبل المختصين بالدائرة بعد ذلك تناقش المخصصات المطلوبة بين الدائرة والوزارات والدوائر المعنية ويتم التوصل إلى أرقام متفق عليها في ضوء الظروف المالية والاقتصادية الراهنة إضافة إلى الموارد المالية المتاحة. وبعد مراجعة الايرادات والنفقات العامة والأخذ بعين الاعتبار كل المحددات المذكورة والاحتياجات الفعلية يتم التوصل إلى الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة للعام القادم، وأخيرا يرفع المشروع لمجلس الوزراء حيث تتم دراسته ومناقشته بإمعان وإجراء أية تعديلات منسجمة مع توجهات السياسة العامة ليتم وضع اللمسات الأخيرة قبل رفع مشروع الموازنة العامة إلى مجلس الأمة لدراسته وإقراره حسب أحكام الدستور .[1]

2.مرحلة المصادقة على مشروع الموازنة العامة : بعد أن يتم إعداد مشروع الموازنة العامة يقوم مجلس الوزراء بعرضه على السلطة التشريعية وتقوم بدورها بإسناد مسألة مناقشة الموازنة إلى لجنة مالية مؤلفة من بعض أعضاء السلطة التشريعية وقد يتطلب الأمر خلال المناقشة استدعاء بعض الوزراء والمختصين لمناقشة الموازنة مع لجنة المالية ومن ثم ترفع اللجنة المالية توصياتها بخصوص الموازنة إلى السلطة التشريعية لغرض المصادقة عليها وبعدها يتم الاقتراع على الأبواب وعلى الموازنة بالكامل، فإذا كانت نتيجة الاقتراع بالإجماع أو الأغلبية في الأصوات يصبح مشروع الموازنة العامة قانونيا .[2]

3.مرحلة تنفيذ الموازنة العامة : يقصد بها إخراج محتويات الموازنة إلى حيز الوجود، و يتم ذلك بشكل رئيسي في تحصيل الإيرادات التي أجيزت جبايتها، وصرف النفقات التي من المعتمد صرفها، و تقوم السلطة التنفيذية بواسطة أجهزتها المتعددة (الوزارات والمصالح) بعملية التنفيذ

[1]– خوري راني،الموازنة العامة، نيسان 2013، على الموقع الإلكتروني:
http://jsf.org/sites/default/files/general_budget_-_exec_summary.pdf، تم الاطلاع عليه في 10مارس 2022على الساعة 19:38، ص3–4 .

[2] – اللوزي سليمان، د. خليل علي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر،عمان، 2013، ص 236–237.

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، و صدور قانون الموازنة العامة يعني بداية مرحلة التنفيذ.[1]

4. مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وهي آخر مرحلة من مراحل دورة الموازنة العامة وتكون الرقابة على الموازنة العامة خلال فترة التنفيذ وبعدها، وذلك لغرض التأكد من حسن التصرف في أموال الدولة أي التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية قد حصل في نطاق قانون الموازنة العامة الذي صادقت عليه السلطة التشريعي ة كما تهدف الرقابة على الوقوع على مدى تطابق تقديرات الإيرادات والنفقات العامة مع المتحقق منها فعلا .[2]

الشكل رقم (01): مراحل إعداد الموازنة العامة

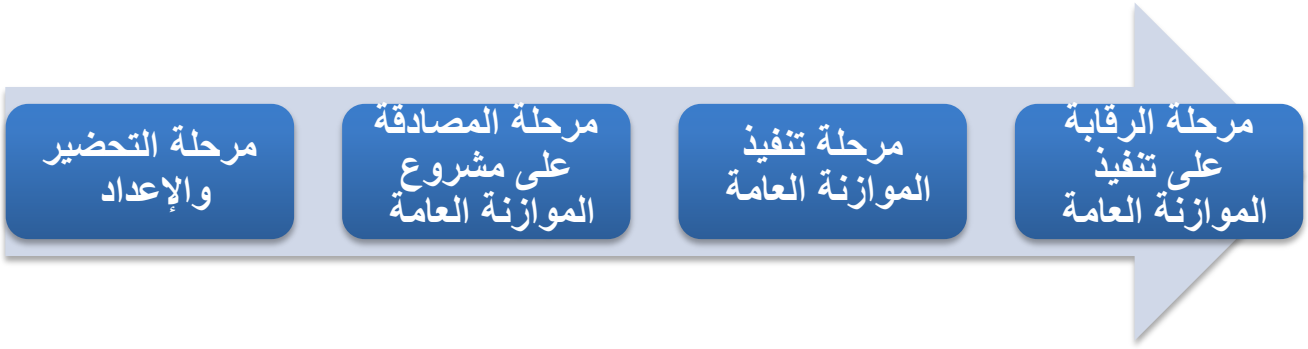

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة

تشتمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها واعتمادها، وهي:

1. **مبدأ السنوية :** أي مدة زمنية تكون عادة سنة.
2. **مبدأ الشمول :** شاملة لجميع النفقات والإيرادات.
3. **مبدأ العمومية (عدم التخصيص، الشيوع) :** أي موارد ونفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة.
4. **مبدأ الوحدة :** موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة.

[1] – عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص113.

[2] – اللوزي سليمان، خليل علي، مرجع سبق ذكره، ص 238..

5. **مبدأ الوضوح :** تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتويات وتفصيلات الموازنة إذ لا تدرج اعتمادات مجملة بل مفصلة.
6. **مبدأ المرونة :** أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة والبحث عن بدائل لهذه الاحتمالات.
7. **مبدأ التوازن :** بين نفقات الموازنة وإيراداتها، لكن قد يخل بها للظروف التي تمر بها الدولة، وأصبح عجز الموازنة أمرا شائعا ويتم معاجلته إما بالاقتراض، أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيراد أو بكليهما معا.
8. **مبدأ المشاركة :** بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة). [1]

المطلب الثالث: الموازنة العامة الأنواع، الأهمية والأهداف

سنعرض في هذا المطلب كلا من أنواع الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها.

أولا: أنواع الموازنة العامة

توجد إلى جانب الموازنة العامة العادية موازنات أخرى، و التي ظهرت نتيجة التطورات التي لحقت بوظائف الدولة، و تتمثل هذه الموازنات فيما يلي:

1. الموازنات الملحقة: هذه الموازنات خاصة ببعض المؤسسات العامة التي لها استقلال مالي كالبريد والمواصلات ومصلحة المياه، و يقصد بهذه الموازنات تلك التي تتمتع بموارد خاصة كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع بالاستقلال المالي، ولكنها لم تمنح الشخصية الاعتبارية، ويبرر وجود هذه الموازنات أنها تعطي الحرية للمرافق العامة في مزاولة أعمالها دون التقيد بالروتين الإداري .

2. الموازنات الغير عادية: هي تلك التي توضع خصيصا لعمل طارئ كالحروب أو القيام بمشروعات كبيرة، كبناء السدود أو مد السكك الحديدية ، وتغطى النفقات غير العادية من خلال إيرادات غير عادية كالقروض.

3. الموازنات المستقلة: ويقصد بها موازنات المؤسسات العمومية، التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وتخضع لنفس القواعد المطبقة على الموازنة العامة، ما لم تنص على خلاف ذلك أحكام تشريعية، مثل العمليات المالية والمحاسبية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة ومن هنا يتضح لنا بأن قانون المالية يجيز

[1]– بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 225 –226 .

عدم الخضوع لنفس القواعد المطبقة على الموازنة العامة بالنسبة لبعض أنماط الموازنات، ومنها الموازنات الخاصة بالمؤسسات العمومية.

4. الحسابات الخاصة على الخزينة: هي مجموعة الحسابات عند دائرة المصالح المالية، والتي ترسم النفقات و الإيرادات المنفذة خارج نطاق الميزانية من قبل إدارات الدولة غير المخولة بشخصية قانونية أو مالية مستقلة، لا يجوز فتح الحسابات الخاصة إلا بموجب قانون المالية.[1]

ثانيا : أهمية الموازنة العامة

تظهر أهمية الموازنة العامة من حيث :

1. الأهمية الاقتصادية : للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي ، وذلك عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والإيرادية ، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي، أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق ، فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

2. الأهمية السياسية: إن اعتماد الموازنة العامة من قبل البرلمان، معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، و إن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان ، يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية وموارد مالية فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع. [2]

3. الأهمية الاجتماعية: تعمل الدولة على تحقيق الأهداف ذات طابع الاجتماعي من خلال ما تحمله الميزانية العامة للدولة من آليات حيث تكشف السياسة الضريبية فيما إذا كانت الحكومة تسعى لتقليل الفوارق بين دخول الأفراد وذلك من خلال الضرائب التصاعدية وتحقيق العدالة الاجتماعية . [3]

---

[1] – بن إسماعيل حياة ، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار إتراك للنشر، القاهرة، 2009 ، ص 13.

[2]– طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010، ص 271 – 272.

[3]– مكاوي هجيرة، بو بكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص74.

ثالثا: أهداف الموازنة العامة: تكمن الأهداف الأساسية للموازنة العامة في:

- ضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ برامج الحكومة .
- ربط كل القرارات الرئيسة بوضع الاقتصاد القومي .
- ربط قرارات المصروفات بأهداف سياسية محددة وبالموارد الحالية والمقبولة .
- تسهيل الرقابة التشريعية على مختلف مراحل عملية الموازنة .[1]

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المشكلات، والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم عجز الموازنة العامة و أنواعه و الأسباب التي أدت إلى هذا العجز وكيفية معالجته.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة

أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة: يعرف عجز الموازنة العامة على أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة .كما أنه يمثل انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة .[2]

ثانيا: أنواع عجز الموازنة العامة

نجد كثيرا من وجهات النظر والتصنيفات التي تم وضعها لتحيد أنواع العجز نوجزها إجمالا فيما يلي:

- **العجز الكلي:** وهو المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- **العجز الجاري:** يعني زيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية.
- **العجز الهيكلي:** الحالة التي تشير إلى استمرار العجز المالي لسنوات متتالية وبصورة مستمرة.

[1]– والي صابر عدنان، إيمان علاء كاظم ،مرجع سبق ذكره، ص119.

[2]– بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر ،دراسة تقييمية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،العدد3،2017، ص 120.

- **العجز المقصود:** يشير إلى مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة عند تعرض الاقتصاد لأزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهورفي حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود .
- **عجز مؤقت:** عدم توافق الإيرادات مع النفقات زمنيا .
- **عجز ضعف:** يكون إثر ضعف الحكومة في تحقيق التوافق بين الإيرادات والنفقات نتيجة الإنفاق الغير عقلاني .
- **عجز القوة:** يكون نتيجة إبتذالات الحكومة في تقديم المساعدات للدول الأخرى على شكل مساعدات لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية معينة [1].

المطلب الثاني : أسباب عجز الموازنة العامة

لا يمكن بأي شكل من الأشكال إرجاع ظاهرة عجز الموازنة العامة إلى سبب وحيد، وذلك لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، ويمكن إجمال الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلى ما يلي:

1. عدم مواكبة الموارد والإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة، حيث اتجهت بعض الدول النامية إلى الانخفاض مما فاقم عجز الموازنة وهنا يكمن السبب في الضعف الشديد الذي تتسم به الأنظمة الضريبية والتي تقاس فعاليتها بنسبة الحصائل الضريبية إلى حجم الناتج الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة في الدول النامية بمعدل مقداره 15% في حين تبلغ في الدول المتقدمة30%، ويرجع ضعف الطاقة الضريبية في البلدان النامية إلى العديد من العوامل منها انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع أصحاب الدخول العالية للضرائب نضرا لنفوذهم السياسي والاجتماعي وكثرة الإعفاءات وانخفاض الوعي الضريبي لدى المواطنين، وكذلك جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية من حيث المعدل والتحصيل وتدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الجهاز الضريبي وتفشي الفساد وانتشار حالات التهرب الضريبي وبروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات كرسوم الكهرباء والماء وغيرها.

2. يعكس حجم الإنفاق العام وتطوره مدى تطور حجم الحكومات ودورها في الحياة الاقتصادية وفعاليتها في إدارة الاقتصاد الوطني الذي أخذ بالتزايد كما ونوعا هذا ما أكد عليه

[1]– نفس المرجع السابق، ص 120–121.

العالم الألماني **فاكنز** الذي وضح وجود علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث أنه كلما ازدادت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي زاد الدخل الحقيقي للفرد، ومن جانب آخر فهناك أسباب حقيقية وظاهرية تتمثل الأسباب الحقيقية في العوامل السياسية والاجتماعية واقتصادية وعسكرية وإدارية، أما الأسباب الظاهرية فتتمثل في زيادة عدد السكان وانخفاض قيمة النقود وارتفاع معدلات التضخم واتساع إقليم الدولة أدت إلى اتساع الإنفاق العام في جميع الدول بغض النظر على درجات تطورها الأمر الذي أدى إلى وقوع عجز في الموازنة العامة .

3. ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، بالإضافة إلى نقص في مصدر التمويل للموازنة .

4. نقص الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي وحدوث الأزمات الاقتصادية وسعي الدولة في إطار معالجتها لهذه الأزمات باللجوء إلى العجز المقصود، ومن جانب آخر فإن الكثير من الدول النامية التي اعتمدت على تمويل التنمية بالعجز ازداد العجز في موازنتها العامة بعد أن فشلت جهود التنمية.[1]

المطلب الثالث: معالجة عجز الموازنة العامة

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة وكيفية مواجهتها، بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل معه ، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب ، التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة. فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة ، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ، ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

1- برامج الإصلاح والتنمية الذاتية : تنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية، تختلف حسب طبيعة نظامها المالي و خصائص تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي ، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أخذ السياسات التمويلية التالية :

1-1- سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجئ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية، في سبيل ذلك تصدر تلك

[1] سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 68 ،ص 296 -297.

الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة غير أن هذا السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

1-2 ترشيد النفقات العامة: وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

1-3 سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة : يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية. ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه وهو ما يحقق نتائج فورية كبيرة، ويقلل من عجز الموازنة العامة ومن الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي، تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح. في الدول النامية، لأن العبء الذي تستحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات من هذه القروض .[1]

2 – برامج الإصلاح و اللجوء إلى المؤسسات الدولية :

2 1 – صندوق النقد الدولي: يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي، وهو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستفادة من برامجه وذلك بتطبيق جملة من التدابير المالية وتعديل سياستها القائمة، وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكييف الذي يهدف إليه الصندوق ويشمل جملة التدابير الخاصة بجوانب المصروفات لذا ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الإنفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة والمصروفات المقصودة لتخفيض هذه النفقات الغير المكتملة وذلك بالتركيز على الجوانب التالية :

- إجراء الاستقطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التقشف، كقطاع الدفاع والقطاع الاجتماعي وقطاع الإدارة.

---

[1]– بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصاديةكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة وهران، ص، نقلا عن الموقع:
https://ketabonline.com/ar/books/99829/read?part=1&page=6&index=60
تم الاطلاع عليه في 11 مارس 2020 على الساعة 15: 13، ص4-5 .

- إلغاء المعونات والمصروفات الاستهلاكية التي تشجع النمو والاستثمار، أي رفع الدعم الحكومي على السلع الضرورية، وحصرها في الفئات المستحق لها، يشرط أن يتم التخفيض في التكاليف المترتبة على هذا الإجراء، كتقليص أعداد الموظفين في القطاع العام.
- أما في جانب الضرائب فإن البرنامج يوصي بضرورة تطبيق الإصلاحات الضريبية إلى زيادة المرونة وشمولية النظام الضريبي، وتندرج هذه السياسة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي.
- استخدام سياسة تسعيرية تتناسب وكلفة إنتاج السلع والخدمات وإلغاء الدعم الحكومي الممنوع للمؤسسات العامة وكذا تصفية المشروعات التي تحقق خسارة دائمة و مستمرة.
- وفي مجال ميزان المدفوعات يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليل عجز الميزان التجاري، بتصحيح الثغرة المالية بين الاستمارات وادخارات القطاع الخاص وعجز أو فائض الحكومة، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يضع حدودا عليا الاهتمام المصرفي الداخلي للحكومة، والذي يهدف إلى مراعاة الحدود للقروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الموازنة العامة .[1]

[1] –نفس المرجع السابق، ص6.

خلاصة الفصل الأول :

إن هناك ترابطا وثيقا بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية حيث أن العلاقات الاقتصادية التي تتضمنها هذه المتغيرات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات، ويعتبر سعر الصرف من أهم هذه المتغيرات الاقتصادية التي تعكس مدى متانة الاقتصاد الداخلي والخارجي. وتؤثر البيئة الاقتصادية بشكل مباشر على سعر الصرف فإن كانت تلك البيئة تتميز بالاستقرار فإن سعر الصرف سيكون مستقرا بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد المعني، أما في ظروف عدم الاستقرار فيكون العكس. وقد تتسبب خسائر اقتصادية محسوسة لاقتصاديات البلدان لذا فان فكرة عملات الصرف انطلقت من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمدها جميع الدول،خاصة وان الذهب كعملة فقد تلك الصفة مما تطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق سعر الصرف.

كما تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية في تحقيق إنجازات الأداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة أجهزتها، سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابة من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات المختلة بأنظمتها السياسية ، على عكس فلسفتها بإدارة الحكم وتطوير المجتمع في كافة المجالات، وإن السبب الرئيسي في التأثر الكبير للموازنة العامة يتمثل في التهرب الضريبي، وهذا ما يؤدي بالدولة إلى فقدان مبالغ هامة، ويمكن لهذه المبالغ في حال تحصيلها أن تساهم بشكل كبير في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة وأحيانا قد تقلب العجز على فائض. وبما أن هذه الضرائب تعتبر من المصادر الدائمة والمستقرة في إيرادات الدولة يجب على هذه الأخيرة أن تهتم بها وأن تعمل جاهدة على تقليل العقد الضريبية إلى أقصى حدود.

الفصل الثاني:

أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر 2021/2011

تمهيد :

لقد قامت العديد من الدول النامية من بينها الدولة الجزائرية باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، محاولة الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني .

كما أن تطور دور الدول في المجتمعات الحديثة خاصة منه الدور الاقتصادي أدى إلى الأهمية البالغة التي تعطى للموازنة العامة باعتبارها أداة هامة، ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق في هذا الفصل التطبيقي للبحث موضوع الدراسة، وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية تحدد العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011 –2021 من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني : الموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لتأثير سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2011–2021

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطورات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعوم، حيث انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير في مجال الصرف للحد من تنامي ظاهرة الأسواق الموازية .

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة تطورات نعرضها كالتالي :

1. الفترة الممتدة ما بين 1962 و 1973 : بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم. في الفعل تمت مراقبة كل عمليات الاستيراد والتصدير وكذا إنشاء الديوان الوطني للتجارة. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية الدينار في أبريل 1964، والذي تم تحديده بـ 180 mg من الذهب الخالص فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الجديد- NF - بتعادل **1DA = 1 NF** .

الجدول رقم (01): معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي 1962-1964

السنوات	1962	1963	1964
الفرنك الفرنسي	**ف ف**	**ف ف**	**1**
الدولار الأمريكي	**4,93**	**4,93**	**4,93**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

2. الفترة الممتدة ما بين 1974 و1986 : نظرا لاعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مكونة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف

وأحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني. وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول(1970-1973)، وتميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل...الخ. كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار. وأصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة، فأصبح الاستيراد خاضع لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد أو لإيجارات الاستيراد، أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى. وهذا ابتداء من سنة 1974 والتي شاع انتشارها خاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين[1]. والجدول الموالي يوضح تطور كل من سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر.

الجدول رقم (02): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي فيالجزائر الوحدةDA/FF

السنوات	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	**1.0**	**1.3**	**0.62**	**0.80**
السوق الموازي	**1.1**	**1.5**	**2.0**	**4.0**

المصدر:المراحي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الجدول رقم(03) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

1974 -1986

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986
$/ دج	**4,18**	**3,84**	**4,95**	**4,78**	**5,03**	**4,71**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

[1]-راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد الرابع،2006، ص 45.

3 الفترة الممتدة مابين 1986– 1987

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 خاصة أنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من العملات الصعبة إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة حيث تزامن مع هذا العجز التدهور الشديد في النشاط الاقتصادي، أدى كل هذا التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي ولتحقيق هذا الهدف تم بداية سنة1987تعديل سعر الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية وهذا وفقا لتنظيم "انزلاق تدريجي" ومراقب من طرف السلطات النقدية وطبق نهاية 1987 . [1]

4. الفترة الممتدة ما بين 1987 و1993

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة و بعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج. وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فانه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي. وأمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فان الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار،وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو103 % وتتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني .[2]

[1]– حريزي كوثر، بيدي سارة ،مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

[2] – راتول محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الجدول رقم(04) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ما بين 1987-1991

تاريخ عملية الانزلاق	نهاية 1987	نهاية 1989	نوفمبر 1990	نهاية جانفي 1991	نهاية جانفي 1991	نهاية مارس 1991	نهاية سبتمبر 1991
سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار	**4,936**	**8,032**	**12,1191**	**15,8889**	**16,5946**	**17,7653**	**22,5**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حميدات محمود ، مرجع سبق ذكره، ص 161.

4. الفترة الممتدة مابين 1994-1997

أمام الاختلافات الكلية الموروثة من سنة 1993، قامت الجزائر بوضع برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وهذا لتحقيق الأهداف التالية :

- رفع من حيوية ميزان المدفوعات في المدى المتوسط .
- العودة إلى نمو دائم ومستمر.
- التحكم في التضخم.

وللوصول إلى هذه الأهداف، تم اعتماد بعض المقاييس المتعلقة بسياسة الصرف. ومن بين المقاييس الهامة والمتعلقة بسياسة الصرف تلك التي يرتكز عليها برنامج التصحيح الهيكلي وهي سياسة تعديل سعر صرف الدينار الجزائري، والتي حددت بموجبها هدفين هما :

الهدف الأول: تخفيض جديد للدينار.

الهدف الثاني: المتدرج إلى النظام الصرف العائم المدار بدال من نظام سعر الصرف الثابت .

الهدف الأول، عبارة عن إجراء فوري موجه لتصحيح التدهور الحاصل في الدينار الذي أنتجته الفترة السابقة (1992-1993)، أين كان سعر الصرف الاسمي مستقر نسبيا (تخفيض

بمعدل 4%) بالرغم من الضغوطات التضخمية الناتجة عن ارتخاء الانضباط المالي يقدر هذا التخفيض بـ 50% بالنسبة للدولار الأمريكي، حقق بمرحلتين :

- سعر الصرف انتقل من DA 24 للدولار إلى DA 36 للدولار خلال الفترة مارس-أفريل 1994.
- ثم إلى DA 41 للدولار في نهاية سبتمبر 1994[1].

أما الهدف الثاني ، يمثل إصلاح نظام الصرف بهدف منح ليونة أكثر لسعر الصرف للتفاعل بسرعة ضد أثار التلف بصيغة التبادل. فأصبح بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996 بعدما كان يتحدد بسعر الصرف الثابت بالتدخل في سوق الصرف مابين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الصعبة.

الجدول رقم (05): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي 1994 - 1997

السنوات	1994	1995	1996	1997
$/ دج	36,05	47,66	54,74	57,70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

5. الفترة الممتدة مابين 1998-2003 .

بما أن الجزائر تكلفت بتحديد سعر الصرف بتبني سوق الصرف بين البنوك في بداية سنة 1996، فان قيمة الدينار الخارجية أصبحت تخضع لحرية العرض والطلب في هذا السوق وطبقا للبند رقم (2) من القانون رقم (95-08) المتعلق بسوق الصرف، فان البنك الجزائري لديه الصالحية في التدخل في سوق الصرف.

وطبقا للبند رقم(6) من القانون رقم (95-07) المتعلق بمراقبة الصرف، يقوم البنك الجزائري باستقبال الموارد من العملة الصعبة الناتجة عن عائدات تصدير المحروقات.

[1]- المراحي البشير، مرجع سبق ذكره ، ص 140-141.

و يمثل العارض الرئيسي للعملة الصعبة في سوق الصرف.والذي يستطيع التأثير على سعر الدينار نحو أهدافه . [1]

كما سعى البنك المركزي خلال هذه الفترة إلى البحث عن الاستقرار في ظل مرونة سعر الصرف العملة الوطنية عند مستوى توازنها من خلال التأثير على التوقعات التضخمية وضمان المنافسة الآنية للمؤسسات الوطنية والابتعاد عن خسائر الصرف .و ثبات استقرار الدينار مرهون بعاملين :

– **وجود مخزون أو احتياطي الصرف بكمية كافية:** يسمح مستوى احتياطي الصرف بحماية سعر الصرف، فقوة ثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى احتياطي الصرف لدى البنك الجزائري. كذلك، فان الصدمات البترولية لسنتي1998 و1999 أدت إلى نقص مستوى احتياطي الصرف من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6.8 مليار سنة 1998 و 6. 4 مليار سنة 1999، مما شكل ضغوط واجهت سعر الصرف وأدت إلى انخفاض الدينار ب % 35 بالنسبة للدولار بين أكتوبر 1998 أكتوبر2000 .

– **سياسة مالية مناسبة :** إن إتباع سياسة مالية مناسبة في إطار التبادل الجاري للعملة الوطنية يشكل شرط هام الاستقرار سعر الصرف، لان أي انزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية وتبعا للصدمة البترولية لسنة 1998 والتي بقيت حتى السداسي الأول لسنة 1999 تدهور الدينار الجزائري بالصيغة الفعلية الاسمية، مما أعطى انخفاض فعلي حقيقي. كما أن ارتفاع احتياطي الصرف تبعا الارتفاع أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 1999 كان له الأثر الفوري لحالة توازن سوق الصرف، حيث سجل عرضا مرتفعا للعملة الصعبة خلال الفترة(2000–2001) مما واجهه ارتفاع موازي للطلب عليها قصد استيراد السلع والخدمات، وهذا ما أدى إلى انخفاض فعلي اسمي للدينار توقف نهاية 2001 و فيما يخص سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقي ثابت نسبيا مع ارتفاع طفيف في نهاية سنة 2001.[2]

[1]–نفس المرجع السابق، ص 141.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 142.

الجدول رقم (06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

2003-1998

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
$/ دج	58,37	66,57	57,25	77,26	79,68	77,36

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني : أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر

لقد مر سعر الصرف في الجزائر بعدة أنظمة وسياسات والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: أنظمة سعر الصرف في الجزائر : اتبعت الجزائر نظم أسعار الصرف التالية:

1. نظام الصرف الثابت : مر نظام الصرف الثابت في الجزائر بعدة مراحل :

- **مرحلة الربط بعملة واحدة (10 أفريل 1964-21 جانفي 1974) :**

وجد الاقتصاد الجزائري نفسه ضعيفا بعد خروج الاستعمار الفرنسي وهو ما أجبر الأطراف الفاعلة على بذل الجهود الكفيلة بالنهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ضل التعامل الاقتصادي والمالي مع فرنسا، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963 بسبب السلبيات التي كشفها هذا الانفتاح، ثم تم إنشاء الدينار الجزائري في أفريل 1964، الذي كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)،الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال الفترة مابين أوت 1969وديسمبر 1973 . [1]

[1]- نايلي حسيبة، قاسمي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ونظرا لكون تنظيم المسائل النقدية الدولية في تلك الفترة قد كان لا يزال يخضع لأحكام اتفاقيات بروتن وودز لأسعار الصرف الثابتة، فقد قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد تحدد بالتعادل مقابل الفرنك الفرنسي(1 دينار جزائري=1 فرنك فرنسي)، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل[1].

- **مرحلة الربط بسلة من العملات (21 جانفي 1 أكتوبر1994) :**

ويمكن تلخيص هذه المرحلة فيما يلي :

إبتداءا من21 جانفي1974وعشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني، قررت الجزائر تغيير نظام الصرف فيها بالتخلي عن الربط الثابت مقابل عملة واحدة(الفرنك الفرنسي)، والتحول نحو ربط قيمة الدينار مقابل سلة من عملات أهم شركائها التجاريين وقد ضمت هذه السلة 14 عملة لكل منها وزن نسبي(معامل ترجيح) يتم احتسابه على أساس الواردات من السلع والخدمات بهذه العملة كما تظهر في ميزان المدفوعات و مدى استخدام هذه العملة في سداد الدين الخارجي.

لقد استحوذ الدولار الأمريكي في هذه السلة على أعلى معامل ترجيح (15٪ ,40)، وذلك نظرا لكون الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات مقومة بهذه العملة، يضاف إلى ذلك استخدامها الكبير في المدفوعات الخاصة بسداد خدمة المديونية، أما باقي العملات المشكلة للسلة ومعاملات فهي موضحة في الجدول التالي[2] :

[1] –مرغريت عبد الحميد، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018 ، ص145.

[2] – مرغريت عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الجدول رقم (07) : العملات المشكلة للسلة ومعاملات ترجيحها (الوزن ٪)

العملات	الوزن الترجيحي
الفرنك الفرنسي	**29,2**
المارك الألماني	**11,5**
الليرة الإيطالية	**4**
الجنيه الإسترليني	**3,85**
الفرنك البلجيكي	**2,5**
الفرنك السويسري	**2,25**
البيزتا الإسبانية	**2**
الفلوران الهولندي	**1,5**
الكورون السويدي	**1,5**
الدولار الكندي	**0,75**
الشيلينغ النمساوي	**0,5**
الكورون الدنيماركي	**0,2**
الكورون النرويجي	**0,1**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عبد الحميد مرغريت، ص147 .

أما فيما يخص طريقة حساب سعر الدينار الجزائري في ظل ربطه إلى سلة من العمات، فقد كانت تتم عن طريق إتباع الخطوات التالية :

-حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي .

-حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموعة التغيرات النسبية المرجحة بالمعامل حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة .

- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري[1].

يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة حيث يمكن الحصول على الأسعار الثنائية لجميع العملات المكونة للسلة.

2. نظام الرقابة على الصرف: بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر1963 كدولة كاملة العضوية، والتزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل وبكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي كما نصت على ذلك اتفاقيات إفيان ،إلا أن هذه الحرية في التحويلات لم تستمر طويلا نظرا لما نجم عنها من هروب كبير لرؤوس الأموال للخارج، أدى إلى استنزاف احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي والتي كانت ضعيفة في الأصل ولمعاجلة هذا الوضع قامت السلطات بتاريخ12أكتوبر1963 بإصدار المرسوم411-63 الذي أسس للرقابة على الصرف في الجزائر، ووضع حد لحرية تنقل رؤوس الأموال بما في ذلك منطقة الفرنك الفرنسي، وبشكل عام يتمثل الهدف الرئيسي للرقابة المفروضة على الصرف في الجزائر في مراقبة و اكتشاف كل عمليات الغش والتهرب المتعلقة بحيازة أو تحويل العملات الأجنبية من قبل الأعوان سواء كانوا مقيمين أو أجانب خارج الإطار المسموح لهم بذلك أو بدون تصريحهم بذلك وفقا لما تمليه تدابير الرقابة على الصرف ، ومنذ أوت 1971 عملت الجزائر بنظام أسعار الصرف المتعددة حيث أصبحت كل من معاملات الدولة ومعاملات القطاع الخاص تخضع إلى أسعار صرف مختلفة عن بعضها البعض وهذا وفقا لأهداف الحكومة وهو ما انعكس على ظهور تجزئة قوية لسوق الصرف ، حيث توجد مستويات متعددة للصرف لكل من الدولة والمؤسسات والأفراد،ومع حلول عام1990 وصدور قانون النقد والقرض(90/10)، والذي أعتبر بمثابة ثورة

[1]- مرغريت عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 151 .

إصلاحية للنظام النقدي والبنكي في الجزائر،فقد تم إعادة الاعتبار لبنك الجزائر كسلطة نقدية وحيدة في البلاد، حيث أصبحت الرقابة من بين اختصاصاته حيث تقع عليه مسؤولية تنظيم كل التدفقات المالية التي تتم بين الجزائر والخارج. [1]

ثانيا: سياسة سعر الصرف في الجزائر

أثرت أزمة النفط 1986 سلبا على الاقتصاد الجزائري، تسببت في دخوله بأزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم(العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات) وبهذا دخلت الجزائر في ركود نتيجة تدين الواردات لمختلف مدخلات الجهاز الإنتاجي، وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك لن يكون ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء وقد مرت عملية تعديل سياسة سعر الصرف بالمراحل التالية :

1.مرحلة الانزلاق التدريجي (1987–1992) : أي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وبهذا انتقل سعر الصرف من 4,9360 دينار للدولار (1987) إلى 7,7665 دينار للدولار (1991).

2.مرحلة التخفيض الصريح : قرر مجلس النقد والقرض في 1991 تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22٪ انتقل بها الدينار من18,5 للدولار الواحد ليصل سعرالصرف إلى 52,2 دينار مقابل الدولار، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية 1994 .

3.مرحلة التسعير أواخر (1994–1995) : هي أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار، وتعتمد هذه التقنية على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي هذه التقنية استطاعت تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى جناح البنك المركزي في توجيه

[1]– عبد الحميد مرغريت، مرجع سبق ذكره ، ص 152.

سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية .[1]

4.سوق الصرف ما بين المصارف (التعويم المدار لسعر الصرف):اشترط صندوق النقد الدولي في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق الصرف ما بين المصارف في نهاية 1995، وقد أقيمت هذه السوق فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1997 .[2]

المطلب الثالث: أسباب اختلال الدينار الجزائري وآليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأسباب التي أدت إلى اختلال الدينار الجزائري وكذلك الآليات التي تستعمل لمعالجة هذه التقلبات.

أولا: أسباب اختلال الدينار الجزائري

1.الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري: يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساسا في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط ، والمنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة و تغليب الأولوية الاجتماعية.
- استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء، تهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
- عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزا ، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.
- إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار و إنشاء صندوق ضمان الإنتاج.

---

[1] –الجوزي جميلة، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، يوم 13 ماي2013 ، ص 97– 98 .

[2]– نفس المرجع السابق، ص 99.

– الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل، انهيار المباني الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة بها.

– زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992 إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة الطوارئ سنة1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.

– **الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري :** من الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري مايلي:

– الاعتماد الكبير على صادرات البترول ، وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وأسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.

– تطور الديون الخارجية الجزائرية بمختلف العملات في ضل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية فبعدما كانت حلا ظرفيا في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة.

– إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفقدان الثقة في العملة المحلية و في الجهاز المصرفي.

– آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطاع الغيار وأغذية الأنعام وسلع الاستهلاك الغذائية والصناعية) ،الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر1979وكان حجمه المالي حوال ي 1,25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعب.[1]

[1]–عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص83.

ثانيا : آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري

1. سياسة تخفيض العملة: إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة وتقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية، كان كافيا كي يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول لتنكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير قادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي، المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية، حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له، لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي والداخلي نذكر منها : [1]

- يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطة، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبته تعديلات في الأجور، ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة 1984-1988 وارتفعت على حوالي 25%(1990- 1991) ووصلت إلى % 30 سنة 1995.
- إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا، يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية، و بالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن واقعيا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري، يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تحدد وفقا لمنظمة الأوبك.

[1]- بوعشة مبارك،السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية،مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 1999، ص 84-85.

2. سياسة بنك الجزائر للحد من تقلبات العالمية لأسعر صرف الدينار الجزائري :

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عادات النفط والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف عليه يجب أن تلجئ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي:

- **تنويع مناطق الاستيراد :** بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو، من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى مناطق أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبد من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوربي، إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوربا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الاتحاد الأوربي، مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي.
- **جلب العملة الأجنبية :** العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:

– القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية للأجانب.
– للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.
– بيع العقارات المالية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .

- **تنشيط سوق الصرف :** العمل على تنشيط سوق الصرف وذلك من خلال:

– الحد من نشاط سوق الصرف الموازي.
– مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.
– التقليص من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء.
– فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة بالتالي تساعد على استقطاب الأموال وتجنب التعامل مع السوق الموازي.[1]

[1] –حريزي كوثر، بيدي سارة ،مرجع سبق ذكره،ص48.

- **تنويع هيكل احتياطي الصرف :** تتمثل في :

- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها مابين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الاتحاد الأوربي.
- لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل وتوظيف احتياط الصرف، الذي وصل في نهاية 2017 إلى حوالي 3,97 مليار دولار، وتسيير هذا الاحتياط من اجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.[1]

المبحث الثاني : الموازنة العامة في الجزائر

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي. تسعى السلطات العمومية من خلال السياسات العامة المستهدفة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة.

المطلب الأول : نشأة الموازنة العامة في الجزائر

مرت الموازنة العامة في خطواتها بعدة مراحل نلخصها فيما يلي :

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحكم فقد كانت تختلط ماليتها معا بحيث ينفق الملك أو الحكم على الدولة، كما ينفق على أسرته أي لا فرق بين النفقات الخاصة والنفقات العامة ،وكذلك بالنسبة للإيرادات التي كانت تجمع من أفراد الشعب على اختلاف مستوياتهم وطبيعة أعمالهم ، وكان للملك مطلق الحرية في فرض الضرائب والرسوم وجمع الأموال وإنفاقها كما يشاء وذلك لعدم وجود ضوابط تشريعية التي تحدد سلطات الملك في هذا المجال . كما تعتبر فكرة إعداد موازنة النفقات وإيرادات الدولة فكرة حديثة إذ يرجع تاريخها إلى سنة 1628م إنجلترا عندما أصبحت ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية (ممثلي الشعب).

كما أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية وقد تطورت فكرة الموازنة العامة ،من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة

[1]– نفس المرجع السابق، ص 49– 50 .

التشريعية، وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب ومناقشة الفكرة تدريجيابحيث أصبح من حق أصبح من حق نواب الشعب مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة ومن ثمة الرقابة على المال العام. [1]

المطلب الثاني : مفهوم الموازنة العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا، بموجب قانون المالية والموزعة وفقا لأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .[2]

المطلب الثالث : هيكل الموازنة العامة في الجزائر

تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة والإيرادات العامة وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة المعايير التي تبوب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر أي تبويب كل من النفقات العامة والإيرادات العمة في الجزائر.

1. تبويب النفقات العامة في الجزائر:

قبل التطرق إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر سنقوم بتقديم تعريف مختصر عن النفقة العامة ومصادرها .

أ. تعريف النفقات العامة: يمكن تعريفها بأنها مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة .

ب. مصدر النفقة العامة: لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام(الدولة وأقسامها السياسية وجماعتها المحلية) وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها الأشخاص الخواص طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة. [3]

---

[1]– ربيع ضيفة،سعودي سارة، انعكاسات سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005–2018، مذكرة نيل شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019 –2020، ص22–23.

[2]– المادة 6 من القانون 84ــ 17المؤرخ في 8شوال عام1404 الموافق ل7يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 28.

[3]– ربيع ضيفة، سعودي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 23– 24.

تبوب النفقات العامة وفقا للأصناف التالية :

- **التبويب التنظيمي الإداري :** تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين :

– **التبويب حسب الوزارات :** أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.

– **التبويب حسب طبيعة الاعتمادات:** أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات ويتم توزيع الاعتمادات على الوزارات المختلفة بالنسبة للنفقات الجارية بينما يتم توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية و ليس الوحدات الإدارية في ميزانية التجهيز

- **التبويب الوظيفي للنفقات العام ة:** لا يعتبر التبويب مجهولا في الجزائر، رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه غير أنه ثمة محاولات من الإدارات المكلفة بالتخطيط والمالية لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة والمتمثلة في :

– **الوظيفة الاجتماعية :** يمكن القول أن مداها يتسع ليشمل تغطية كل الحاجات العامة المؤدية إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، لتشمل بذلك النفقات المتعلق بتربية والتكوين الصحة الرعاية الاجتماعية، السكن والتنمية الاجتماعية والثقافية وكل أصناف التضامن الاجتماعي من مساعدة المحتاجين ، إعانة العائلات محدودة الدخل والأسر كثيرة العدد والمساهمة المباشرة وغير المباشرة في محاربة الفقر والبطالة .

– **الوظيفة الاقتصادية :** تتميز نفقات هذه الوظيفة لكونها تغطي مجالات البني الأساسية بصفة أولية من طرق وسدود، كهرباء، ري، طاقة، التكنولوجية الجديدة ودعم المؤسسات المصدرة و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و رسملة البنوك...الخ .

– **الوظيفة الإدارية:** وهي تعبر عن كل النفقات اللازمة للسير العادي للمرافق العامة مثل المرافق الإدارية المختلفة، العدالة، الأمن، التمثيل الدبلوماسي و العلاقات الخارجية.

- **التقسيم الاقتصادي للنفقات:**

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى[1]:

[1] –بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعميم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص ص 41–43

- **النفقات الجارية:** أو نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية وبصفة عامة هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة من مصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب....إلخ.
- **نفقات المستخدمين:** تخص كلا من الأجور ولواحقها من اشتراكات في الضمان الاجتماعي إلى جانب المنح العائلية.
- **نفقات التحويلات:** تضم كل الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية ولذوي الدخل المحدود كمساهمات الحكومة في التأمينات الاجتماعية والصحية لمساعدة الطبقة الوسطى من موظفين وعمال ومهنيين وكبار السن والمرضى.
- **الدين العام:** يتضمن النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العام بما فيه الدين الداخلي (اقتراض الدولة) ودين خارجي .
- **نفقات استثمارية:** تتكون هذه من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية،لاجتماعية والإدارية والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجةويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي...الخ).

- **التبويب المالي :** من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع هي :

- **الاعتمادات التقديرية:** وهي الاعتمادات التي ترسم في قانون المالية ولكن نظرا لطبيعتها التقديرية لا يمكن الحساب المسبق والدقيق لمبالغها لأنها متوجهة لتغطية أعباء من مثل: خدمات الدين العام والتعويضات المدنية المختلفة، والتي هي نفقات تقديرية بطبيعتها. [1]
- **الاعتمادات الاحتياطية أو المؤقتة :** وهي اعتمادات مخصصة بحيث أن مبالغها المسجلة في الميزانية العامة، لا تكون إلا على سبيل الاسترشاد فقط، ومن أمثلة ذلك الاعتمادات المرصدة من اجل تغطية مصاريف مشاركة الدولة في التظاهرات الدولية .
- **الاعتمادات الحصرية :** وهي تلك الاعتمادات التي ترسم في حدها الأقصى بحيث لا يمكن تجاوزها، وفي التطبيق العملي عند تنفيذ الميزانية لا يمكن تجاوز هذا العائق إلا باستخدام

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 43- 44.

أسلوب طلب الاعتمادات المسبقة، إما لتصحيح تقديرات الأولية أو لمواجهة الأعباء المالية المترتبة عن وقائع غير منتظمة. [1]

2. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

أ. تعريف الإيرادات العامة: ويقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد ويحصلون على نفع منها، سواء كان نفعا عاما أو خاصا وهي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة العامة والخاصة وحصيلة الرسوم.

ب. تحصيل الإيرادات: يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير المواد المالية اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية،أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية على التوالي إيرادات الدولة من أمالكها ومشروعاتها الاقتصادية إلى ما تحصل عليه من رسوم نظير تقديم الخدمات العامة ثم بعد ذلك الإيرادات السياسية،وفي مقدمتها الضرائب أما المصدر الثالث فهو الائتمان ويمثل القروض المحلية و الخارجية .

3. تبوب الإيرادات العمة في الجزائر إلى :

1. **إيرادات الجباية العادية :** هي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجباية التي تحصلها الدولة وتشمل على :

- **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق خزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات.
- **الرسوم على رقم الأعمال:** تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتجات البترولية
- **الضرائب غير المباشرة :** إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، فالضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعتبر ضرائب نوعية على الاستهلاك، لا تنصب على بعض المواد الاستهلاكية كالذهب والكحول.

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 45-46 .

- **حقوق التسجيل والطابع** :هي تعرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (المدنية أو القضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.
- **الحقوق الجمركية:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.
- **الإيرادات غير الجبائية:** تحتوي الموارد العادية غير الجبائية على الخصوص على حاصل أملاك الدولة و الحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى والتي تشمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة مثل الغرامات، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة، الموارد النظامية، المساهمات والهبات والهدايا.
- **الجباية البترولية** : هذا النوع من الإيرادات العامة يندرج ضمن الإيرادات الجبائية،لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية،لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به فقط وهي تخضع لقانون خاص بها .[1]

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لتقلبات أسعار الصرف على الموازنة العامة في الجزائر 2011-2021

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم للمحافظة على قيمة الدينار الجزائري من خلال المحافظة على توازن ميزان المدفوعات من جهة وتخفيض العجز الموازني من جهة أخرى و لا يزال الجدل قائما بين الباحثين وصانعي السياسة النقدية حول طبيعة العلاقة التي تربط بين الموازنة العامة وسعر الصرف وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : تحليل تطور سعر صرف دينار الجزائري خلال الفترة 2011-2021

مر سعر صرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة بعدة تطورات كما هي موضحة في الجدول الموالي:

[1]-ربيع ضيفة، سعودي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 29-30 .

الجدول رقم (08): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2011 – 2021

سعر الصرف: دينار لكل دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دولار	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47	110,96

السنوات	2018	2019	2020	2021
دولار	116,61	119,36	126,82	133,32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية مارس 2018 و ديسمبر2021 لبنك الجزائر.

الشكل رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة2011–2021

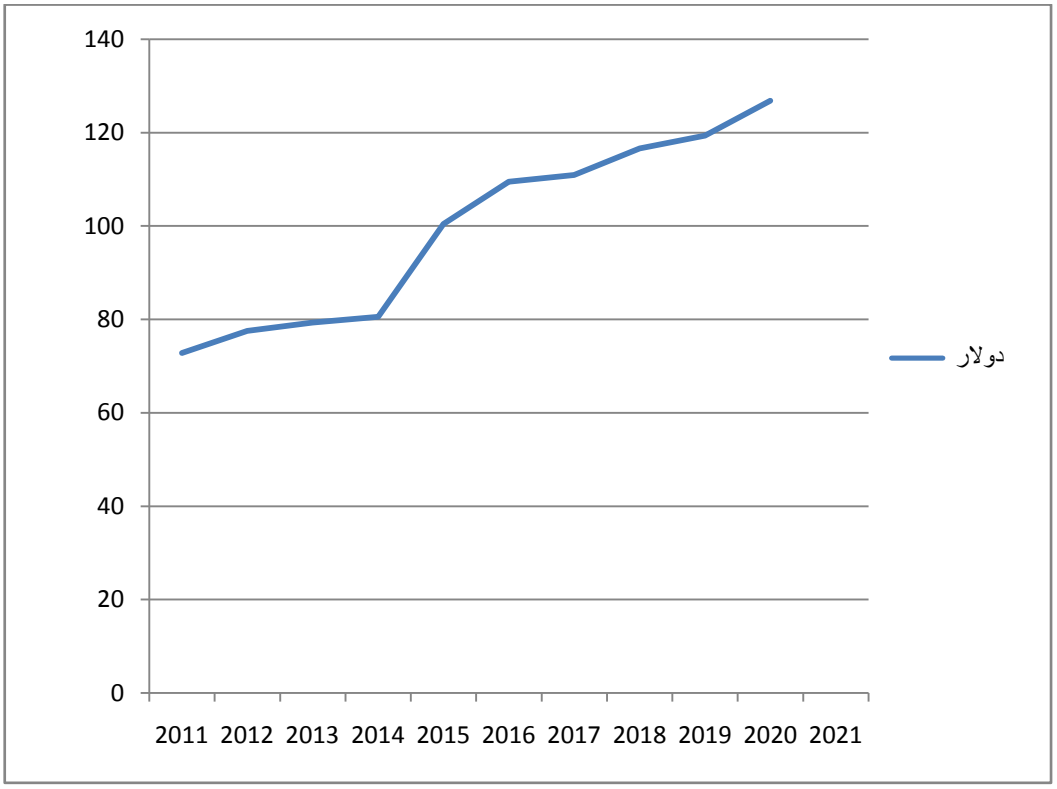

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم08 باستعمال برنامج Exeel .

من خلال معطيات الجدول رقم 08 والشكل رقم 02 نلاحظ أنه:

خلال الفترة بين 2011–2013 نلاحظ ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار فقد ارتفع من 72,85 سنة 2011إلى أن بلغ 79,38 في2013، أما بالنسبة الفترة الممتدة من 2014إلى 2017 تم تسجيل ارتفاع مستمر في سعر الصر ف مقارنة بالسنوات الماضية،حيث أنتقل من80,56 سنة 2014 ليصل إلى 110,96 وذلك في سنة 2017، وفي الفترة من 2018 إلى2021 قدر سعر الصرف بـــ 116,61 في سنة 2018 إلى أن وصل في سنة 2021 إلى 133,32.

كل هذه التغيرات التي حدثت في قيمة الدينار مقابل الدولار حدث ت لعدة أسباب منها، نتائج أزمة منطقة اليورو في الفترة 2011 –2015 وما ترتب عنها من ركود في قطاع المحروقات على اعتبار أن الاتحاد الأوربي اكبر شريك تجاري للجزائر من حيث قيمة الصادرات، و ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2015، وما نجم عنها من انخفاض كبير في سعر النفط الذي قدر سنة 2016 بـ 43 دولار للبرميل، وهذا ما أثر بشكل كبير على أسعار النفط الجزائري التي كانت تصدر النفط، وأيضا السياسة النقدية المتبعة في الجزائر التي تسعى إلى تقليص الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية. تميزت هذه الفترة 2011–2017 باستمرار الاختلال في الحسابات الخارجية والعامة، وبالتطور غير المواتي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين.

الجدول رقم (09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة 2011-2021

سعر الصرف دينار لكل يورو

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اليورو	102,21	102,16	105,43	106,90	111,44	121,17	125,32

السنوات	2018	2019	2020	2021
اليورو	137,68	133,70	144,88	160,66

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية مارس2018 وديسمبر 2021 لبنك الجزائر.

الشكل رقم(03): منحنى بياني يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة 2011- 2021

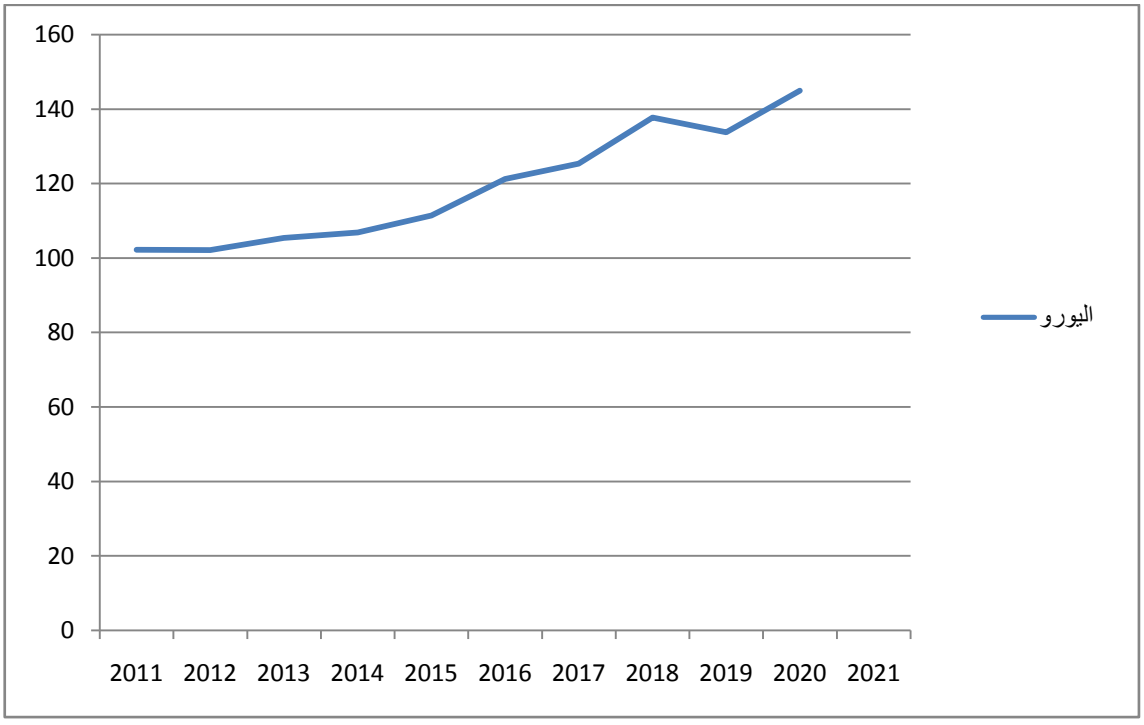

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09 باستخدام برنامج Exeel.

من خلال معطيات الجدول رقم09 والشكل رقم 03 نلاحظ مايلي :

في الفترة 2011-2012 نلاحظ انخفاض طفيف في سعر صرف الدينار مقابل اليورو حيث كانت قيمته 102,211 في2011 وأصبحت102,1أما في الفترة الممتدة من2013-2014 فنلاحظ انه تم تسجيل ارتفاع في سعر الصرف حيث انتقل من 102,16 في سنة 2013 إلى 106,90 خلال سنة 2014، أما بالنسبة لفترة مابين 2015-2017 فنلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو حيث قدر في سنة 2015 بـــ 111,44 إلى أن وصل إلى 125,32 وذلك في سنة 2017، ونأتي إلى الفترة بين 2018-2019 حيث نلاحظ في هذه الفترة أنه قد انخفض سعر الصرف من 137,68 إلى أن بلغ 133,70 في سنة 2019 وبعدها عاد سعر الصرف إلى الارتفاع في الفترة بين 2020 و2021 حيث انتقل من 144,88 إلى 160,66.

الشكل رقم(04): منحنيات بيانية تمثل تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة2011-2021

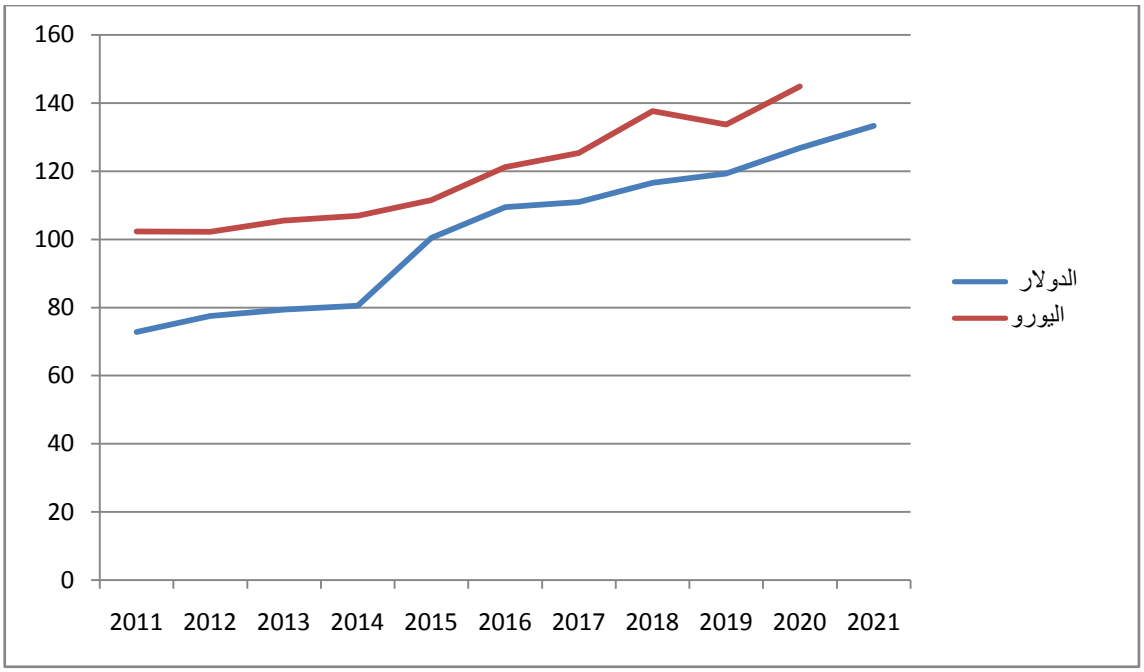

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم 08 و 09 باستخدام برنامج Exeel.

المطلب الثاني: تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

سنقوم في هذا المطلب بتحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة
2011	5731,752	5790,1	58,348
2012	7058,1	6339,3	-718,8
2013	6024,1	5957,5	-66,6
2014	6980,2	5718,9	-1261,3
2015	7656,3	5103,1	-2553,2
2016	7684,1	4747,43	-3236,67
2017	7282,63	6048,9	-1234,74
2018	8627,78	6714,27	-1913,51
2019	8557,2	6507,9	-2949,6
2020	7804	6746,3	-1057,7
2021	7893	6999,9	-893,1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات و

د لعجال لعمرية ،دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 12، العدد 02-2009، ص463.

رصيد الميزانية = إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة

الشكل رقم (05) : أعمدة بيانية تمثل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

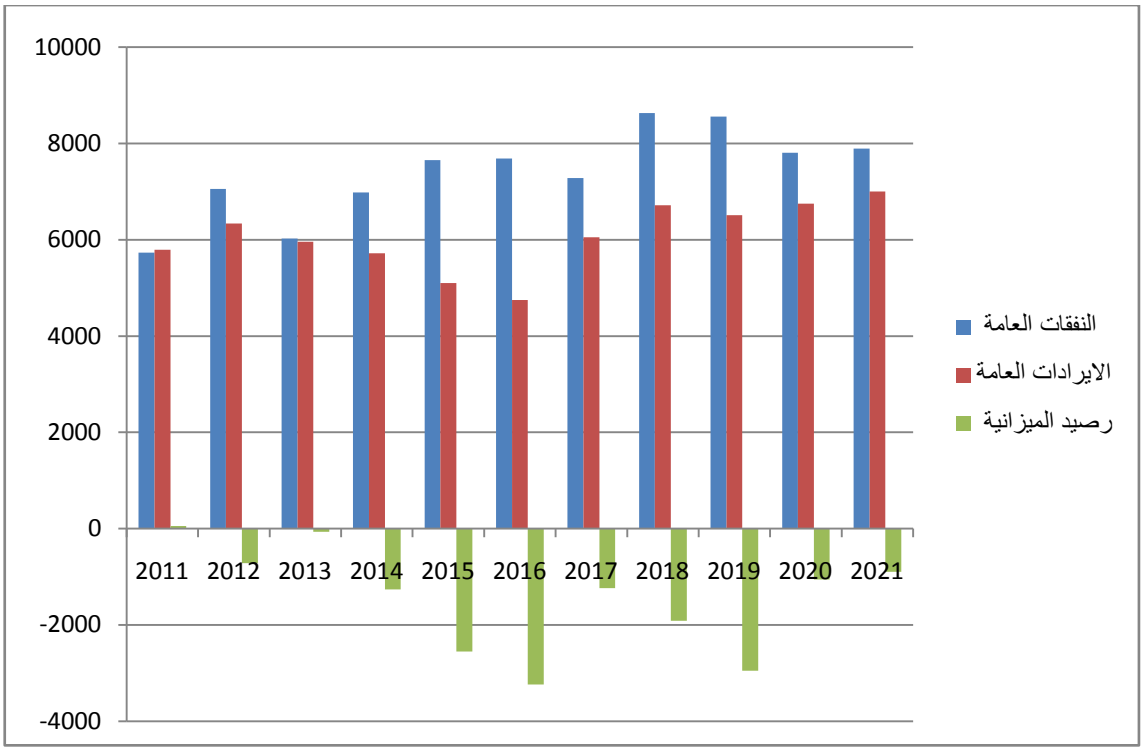

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 10 باستخدام برنامج Exeel.

من خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 05 نلاحظ :

أن رصيد الميزانية سجل فائضا خلال سنة 2011 حيث بلغ 58,348 مليار دينار جزائري حيث قدرت النفقات العامة والإيرادات العامة في هذه السنة بـــ 5731,75 و 5790,1 مليار دج على التوالي أي أن الايرادات العامة فاقت النفقات العامة وهذا ما أدى على تسجيل فائض في رصيد الموازنة العامة.أما سنة2012 فنلاحظ أن هناك عجز في رصيد الميزانية يقدر بـــ718,8 مليار دج يرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية والتي قدرت بـــ7058,1 أما في سنة 2013 فنلاحظ انخفاض في العجز مقارنة بالسنتين السابقتين قدر بـــ 66,6 مليار دج بإجمالي نفقات 6024,1 و إجمالي إيرادات 5957,5 مليار دج . وفي سنة 2014 سجل رصيد الميزانية أيضا عجزا والذي بلغ 1261,3 مليار دج، حيث فاق العجز المسجل سنتي 2012 و2013، ويرجع ذلك إلى انخفاض الجباية البترولية في هذه السنة. أما في سنتي 2015 و 2016 سجل رصيد الميزانية عجزا والذي بلغ 2553,2 و 3236,67 مليار دج على التوالي ، وذلك راجع إلى

ارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية وفي سنة 2018 بلغ العجز 1913,51 مليار دج بإجمالي إيرادات 6714,27 وإجمالي نفقات 8627,78 مليار دج حيث يتضح لنا أن الحكومة الجزائرية تسعى من خلال موازنة 2018 إلى التحكم أكثر في العجز في وقت بلغ العجز في السنوات السابقة أعلى مراتبه وذلك بسبب الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية في الجزائر في تلك السنوات مما أدى إلى العجز في موازنتها العامة أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021، فترتفع إيرادات الموازنة العامة لتصل إلى 6507,9 مليار دينار جزائري ثم 6746,3 مليار دينار ثم إلى 6999,9 مليار دينار على التوالي و يتوقع بلوغ إجمالي نفقات الموازنة في 2019 ما قيمته 8557,2 مليار دينار و7804 مليار دينار في سنة 2020 ثم 7893 مليار دينار في سنة 2021، ونلاحظ أن العجز في هذه الفترة ينخفض من 2949,6 ثم 1057,7 وصولا إلى 893,1 مليار دينار على التوالي ويعود تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال هذه الفترة إلى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، كما يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية مثل، ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر

تأتي العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال تحليل العلاقة بين ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وما يترتب على هذا من جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة.
إن الموازنة العامة بمختلف بنودها لها علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات ويمكن تسليط الضوء على آثار تلك الخالات على الموازنة العامة سواء كانت بالعجز أو الفائض.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بالاعتماد على المعطيات والمنحنيات السابقة لمعرفة كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر.

الشكل رقم (06): تغيرات سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار وتاثيرها على الموازنة العامة

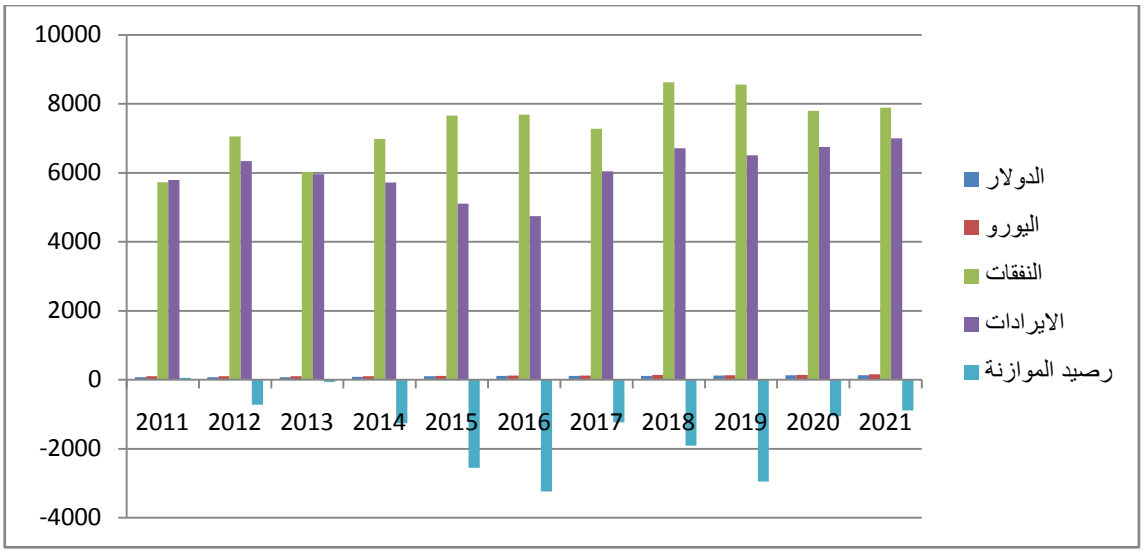

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول 08-09- 10.

من خلال معطيات الجداول رقم 08- 09- 10 نلاحظ :

في سنة 2011 قدر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـــ 72,85ومقابل اليورو بـــ 102,2 وبلغت في هذه السنة النفقات العامة بـــ 5731,75 مليار دينار جزائري، أما الايرادات العامة فقدرت بـــ 5790,1 مليار دينار جزائري،وتم في هذه السنة تسجيل فائض في الموازنة العامة قدر بـــ58,348 مليار دينار جزائري.

في الفترة بين 2012-2013 ارتفع فيها سعر الصرف الدينار مقابل الدولار من 77,55إلى 79,38على التوالي، وكذلك بالنسبة لسعر الصرف مقابل ا ليورو فقد ارتفع من 102,16 إلى 105,43، وقدرت فيها النفقات العامة بـــ7058,1 مليار دينار جزائري وهذا خلال سنة 2012 لتنخفض في2013 إلى6024,1 مليار دينار جزائري ، وقدرت الايرادات العامة في سنة 2012 بـــ6339,3 مليار دينار جزائري وانخفضت إلى 5957,5 في سنة 2013 و في هذه الفترة تم تسجيل عجز في الموازنة العامة خلال سنة 2012 قدر بـــ 718,8 لينخفض في سنة 2013 إلى 66,6 مليار دينار جزائري في الفترة2014-2016، استمر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالارتفاع حيث انتقل من 80,56 سنة 2014 ليصل إلى 109,47 خلال 2016، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل اليورو فقد استمر بالارتفاع حيث انتقل

من 106,90 في 2014 ليصل إلى121,17 في 2016 مع استمرار ارتفاع النفقات العامة،حيث انتقلت من 6980,2 مليار دينار إلى 7684,1، وذلك في 2016. أما الايرادات العامة فقدرت بـــ 5718,9 مليار دينارفي2014 لتنخفض بعدها خلال السنتين2015 ،2016من 5103,1 إلى 4747,43مليار دينار على التوالي، وخلال هذه الفترة عاد عجز الموازنة العامة ليرتفع بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية حيث انتقل من 1261,3 في 2014 إلى 3236,67 مليار دينار جزائري في 2016.

الفترة الممتدة بين 2017–2019استمر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بالارتفاع حيث انتقل من110,96 سنة 2017 إلى أن بلغ119,36 سنة 2019 ،مع استمرار ارتفاعه مقابل اليورو حيث بلغ 125,32 في2017، حتى وصل إلى133,70 في2019 بنفقات بلغت7282,63 سنة2017 إلى أن وصلت إلى 8557,2 مليار دينار سنة 2019، وبإجمالي إيرادات قدر بـــ 6048,9 في2017 إلى 6507,9 مليار دينار سنة 2019 مع تسجيل انخفاض في عجز الموازنة العامة مقارنة بسنة 2016 حيث قدرت بـــ 1234,74 مليار دينار في سنة 2017 ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى إلى 2949,6 في2019 .

أما بالنسبة للفترة الأخيرة الممتدة من 2020 إلى 2021 تواصل ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بمقدار 126,82 و133,32على التوالي، وقدر سعر صرف الدينار مقابل اليورو بـــ144,88 في2020، واستمر في الارتفاع حتى وصل إلى 160,66في سنة2021 وانخفضت النفقات العامة بالنسبة للسنوات السابقة لتصل إلى 7893 مليار دينار جزائري في 2021 وارتفعت الايرادا ت العامة إلى 6746,3 مليار دينار جزائري سنة 2020 لتبلغ 6999,9 مليار دينار جزائري في 2021، مع تسجيل انخفاض في عجز الموازنة العامة حيث انخفض من 1057,7 إلى 893,1 مليار دينار جزائري في 2020– 2021 على التوالي.

بناء على التحليل السابق بيانه،اتضح لنا أن تغيير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو قد يباشر تأثيره على مكونات الموازنة العامة للدولة الجزائرية من خلال التأثيرات التي يحدثها على الأسعار، ومن ثم على الإنفاق الجاري والرأسمالي، كما يمكن أن يؤثر على الايرادات العامة للدولة عبر تأثيره على الصادرات والواردات، لان انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية يؤثر على المعاملات الجارية مع العالم الخارجي

والمعاملات الرأسمالية،وأيضا يؤدي إلى الحد من الواردات وبالتالي انخفاض الكميات المستوردة من السلع لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وبذلك يتحول الطلب على السلع المنتجة محليا، ومنه زيادة أسعارها وانخفاض الطلب المحلي عليها، كما يؤدي انخفاض سعر صرف الدينار على ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، مما يدفع إلى زيادة الطلب على النقود وأيضا انخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل بسبب استمرار الزيادة السنوية في الأسعار. أما بالنسبة للواردات فانخفاض سعر الصرف ينتج عليه ارتفاع نفقات إنتاج كثير من المنتجات التي تستخدم المواد المستوردة، ونظرا للحاجة لهذه المدخلات وتعذر إنتاجها محليا، هذا ما يدفع المشروعات المحلية إلى تخفيض حجم طاقتها الإنتاجية وإلى عدم التوسع في الأنفاق الاستثماري، حيث ان أثر ذلك هو إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة الجزائرية بسبب ارتفاع الأسعار، مما يحتم على الدولة تحمل التكاليف الاجتماعية للتكيف الاقتصادي، وأيضا زيادة عبء القروض الخارجية، وهذا ينعكس على الموازنة العامة للجزائر ويؤدي إلى عجزها. كما أن تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري تؤثر على مدفوعات الدولة لفوائد وأقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة الجزائرية أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية أي بالدينار الجزائري، وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية والعكس.أما عندما ترتفع أسعار صرف الدينار الجزائري يؤثر ذلك على الطلب الكلي للسلع والخدمات بسبب ارتفاع أسعارها محليا، وفي المقابل زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات، كما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية على الصادرات ثم انخفاض الايرادات في الموازنة العامة، وفي الوقت نفسه زيادة النفقات على المستوردات كما يؤثر على القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، ونستنتج من خلال هذا التحليل أنها تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين. أما بالنسبة لارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على الموازنة العامة في الجزائر، فإن هناك علاقة بين 'ارتفاع سعر صرف الدينار وعجز الموازنة العامة إي عندما يرتفع سعر صرف الدينار يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار وقيمة الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات

وارتفاع قيمة الإستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات للدولة الجزائرية،وبالتالي إثقال كاهل الموازنة العامة ثم ازدياد العجز في الموازنة العامة للجزائر.

خلاصة الفصل الثاني :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر. تحدثنا فيه أولا عن تطور سعر صرف الدينار الجزائري وكيف انه مر بعدة فترات والتي كان آخرها مابين 1998 و2003، والتي سعى البنك المركزي من خلالها إلى البحث عن الاستقرار في ضل مرونة سعر صرف العملة الوطنية. و تطرقنا إلى الأنظمة والسياسات الخاصة بسعر الصر ف التي أتبعتها الجزائر محاولين معرفة الأسباب التي وراء اختلال الدينار الجزائري والتي تفرعت إلى أسباب داخلية، مثل استفحال ظاهرة السوق الموازية أو ما يعرف بالسوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية.وأخرى خارجية كتطور الديون الخارجية الجزائريةِ وانعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف.كما عرضنا الآليات التي تستخدم لمعالجة هذه التغيرات كسياسة تخفيض العملة وتنويع مناطق الاستيراد وجلب العملات الأجنبية وغيرها من السياسات.أما الجانب الذي خصص للموازنة العامة في الجزائر فتحدثنا فيه عن نشأتها وكيف عرفها المشرع الجزائري دون أن ننسى هيكل الموازنة العامة، والذي قسم إلى الإيرادات والنفقات العامة للجزائر مصادرها و كيف يتم تحصيلها أما فيما يخص الجانب التحليلي فعملنا على إعطاء تحليل لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو وتحليل لبنية الموازنة العامة في الجزائر للفترة الممتدة من2011 إلى 2021 بشكل يمكن القارئ من اخذ صورة واضحة عن الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة الجزائرية و تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف في الجزائر في حالة ارتفاع أوانخفاض سعر صرف الدينار.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعيش الاقتصاد العالمي جملة من التحولات الاقتصادية وعلى رأسها أنظمة الصرف الدولية التي أصبحت تتجه نحو إعطاء قدر كبير من المرونة بعد إن أثبتت الأنظمة الوسيطة فشلها لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وخاصة التوسع والتضخم الهائل لحركة رؤوس الأموال والدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك هذه الظاهرة من خلال تدخل السلطة النقدية الجزائرية بداية بإحداث جملة من الانزلاقات التدريجية وتبعتها جملة الإصلاحات والتعديلات التدريجية إلى أن أصبحت العملة الوطنية تعيش حاليا تحت كنف ما يسمى بنظام التعويم المدار، وهذا كله قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وجعله متغير يلعب دور مهم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية بما في ذلك الموازنة العامة، فالموازنة العامة ليست مجرد أرقام، بل هي تقديرات وحسابات دقيقة وعلمية مبنية على افتراضات سليمة ومنطقية تقوم من خلالها إدارة البلاد وعملية التنمية. فتلك الوثيقة المحورية هي من العوامل الرئيسية وراء أية انجازات وعقبات تنموية بحيث أدى تطور مفهوم الدولة إلى أن تكون دولة منتجة إلى تزايد أهمية الايرادات العامة والنفقات العامة، فأصبح من المؤكد أن الموازنة العامة هي أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم محددات الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة في أية بلد.

حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من ذلك فلق تناولنا كل الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بسعر الصرف والموازنة العامة للدولة ومن ثم قمنا بإسقاط الجوانب النظرية وتشخيصها على ارض الواقع من خلال إسقاط الدراسة على الجزائر خلال الفترة 2011-2021. حيث سنعرض أهم ما توصلنا إليه:

1. النتائج : من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

- توصلت الدراسة على أن سعر صرف الدينار الجزائري يؤثر على الموازنة العامة في الجزائر من خلال تأثيره على مكوناتها المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، ويكون التأثير عليها بشكل غير مباشر عن طريق التغيرات التي تحدث في الأسعار المحلية، حيث أن أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري هو إثقال أو خفض

كاهل الموازنة العامة في الجزائر،والتي عرفت بارتفاع أو انخفاض في الأسعار مما تضطر الدولة الجزائرية إلى تحمل التكاليف الإضافية أو زيادة نسبة إيراداتها نتيجة زيادة حجم الصادرات من خلال تنويعها .

- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة في الجزائر وسعر صرف الدينار الجزائري أي أن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.
- ارتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر في المقابل اليورو هو عملة نفقاتها.
- تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 يرجع إلى زيادة النفقات العامة للدولة على الإيرادات العامة أيعدم قدرة الدولة الجزائرية على تغطية نفقاتها في ظل محدودية إراداتها مما يدفعها للبحث عن مصادر تمويل أخرى لتغطية ذلك العجز.
- يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية .
- قوة العملة هي نتيجة لقوة الاقتصاد.

2. اختبار صحة فرضيات الدراسة:

بالنسبة **للفرضية الرئيسية** التي تنص على أن التغير في سعر الصرف يؤثر على الموازنة العامة فرضية صحيحة، فلقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها وجود أن سعر الصرف يؤثر على الموازنة العامةمن خلال تأثيره على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، أما بالنسبة **للفرضيات الفرعية**

الفرضية الأولى تم التأكد من صحتها ، إذ أن سعر الصرف هو عبارة عن نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى،تكون إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها ويتحدد سعر الصرف في سوق العملة وفقا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي.

الفرضية الثانية هي فرضية نوعا ما خاطئة ،فصحيح توجد علاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الجزائر ولكنها غير مباشرة،فسعر الصرف يؤثر على مكونات الموازنة العامة والتي تتمثل في الايرادات العامة والنفقات العامة عن طريق التغيرات التي تطرأ على الأسعار المحلية

3.التوصيات والاقتراحات:

- إن سعر الصرف واستقراره يعتبر النموذج الأهم في الاقتصاد الجزائري و ذلك من اجل تحقيق توازنات على مستوي الداخلي والخارجي، لذا يجب على السلطات النقدية الاهتمام بهذا المتغير"سعر الصرف" مع إتباع سياسة سعر الصرف فعالة وباستخدام أيضا سياسات مالية ونقدية تكميلية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ضرورة إتباع إستراتيجية تركز علي الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير يجب العمل بكل الطرق على التقييم الفعلي لسعر الصرف مع المقاومة إلى شكل من أشكال المضاربة على قيمة الدينار، وإحداث زيادة في الناتج الإجمالي والتقليل من الإفراط في الإصدار النقدي أي الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد. أما في الأجل الطويل فيجب بذل جهد حقيقي لتنشيط سياسة دفع الصادرات وعمليات الإصلاح الهيكلي الاقتصادية.
- محاولة وضع ميكانيزمات وآليات وقائية من أجل تحقيق استقرار نوعي في أسواق المال وسوق الصرف.
- محاولة تطوير نماذج قياسية دقيقة للتحكم في سعر الصرف.
- انتهاج سياسة تعظيم الإيرادات من خلال إصلاح النظام الضريبي والجمركي إذ إن تعديل معدل الضريبة يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية ، وهناك رأي يقول إن خفض معدل الضرائب يعد السبب الوحيد في انخفاض الحصيلة الضريبية، بل إن رفع معدل الضرائب أعلى من الحد الأمثل أيضا يؤدي إلى خفض الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي ومن ثم فإن خفض معدل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسة مثل الشركات التجارية والعقارية يؤدي إلى رفع حركة النشاط الاقتصادي، وبالمقابل يفترض أن يتم تعويض هذا الانخفاض في معدل الضرائب برفعه على السلع الكمالية ، ومعالجة المتأخرات الضريبية .
- الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب اللذين يرغبون في استثمار أموالهم خارج بلادهم بهدف تشجيع و زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحقيق توازن في الموازنة العامة للجزائر وهذا عن طريق ترشيد نفقاتها وتنويع مصادر إيراداتها عبر إصلاح النظام الموازني الحالي وتحديثه.

4.آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج والتوصيات المتوصل إليها ونظرا لأن الموضوع متشعب ويوجد فيه الكثير من النقاط التي لم يتم النظر التطرق لها في هذا البحث ولا في البحوث السابقة فإننا نقترح بعض النقاط التي يمكن أن تكون موضوع للدراسات مستقبلا :

-أسباب تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير في دول عربية باستعمال معطيات السلة.

-دراسة علاقة تطور أسواق المال بتغيرات أسعار الصرف في الدول العربية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أ. الكتب

1. الحجار بسام،العلاقات الاقتصادية الدولية،الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، 2003.

2. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ،الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.

5. بن إسماعيل حياة،تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار إتراك للنشر، القاهرة، 2009.

6. خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر،الأردن، 2011.

7. د. عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر،عمان، 2007.

8. سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1436ه-2015م.

9. طاقة محمد،العزاوي هدى،اقتصاديات المالية العامة،الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر، عمان، 2010 .

10. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك،الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

11. ألغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن،سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م- 1432ه .

12. بن الزاوي عبد الرزاق،سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار البازوري العلمية،عمان، 2016.

13. قدري عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004.

14. النعيمي عدنان تايه،إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

15. اللوزي سليمان،خليل علي،المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 2013.

16. الوادي محمود حسين،مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان.

17. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

18. السيد حجازى المرسي ،مبادئ الاقتصاد العام–الموازنةالعامة–الإيراداتالعامة–القروض،الدار الجامعية، 2009.

ب. المذكرات

1. بن نوار بو مدين ، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،2010–2011.

2. حريزي كوثر،بيدي سارة، أثر تغيرا ت سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008–2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر،مالية وتجارة دولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2018 –2019.

3. نايلي حسيبة ،قاسمي كريمة،انعكاس انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على السياحة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2018–20019 .

4. د.بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر ،دراسة تقييمية وتحليلية،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،العدد3،2017.

5. د. بن البار محمد،د شريط صلاح الدين، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2017 .

6. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ،رسالة ماجستير فـي العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010 –2011.

7. دوحة سلمى ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015.

8. ربيع ضيفة ، سعودي سارة ،انعكاسات سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005–2018، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريق وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019–2020.

9. زرافة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر1990-2014، مذكرة ماجستير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2015-2016.

10. عبد الجليل هجيرة،أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011-2012.

11. مرغريت عبد الحميد،إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

12. المراحي البشير،تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج 1994-2010، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة ،2015 -2016.

ج. المجلات

1. بوعشة مبارك،السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 12 ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر 1999.

2. د. سلوم حسن عبد الكريم، د.المهايني محمد خالد ،الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة دراسة ميدانية للموازنة العراقية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الرابع والستون ، 2007.

3. د. لعجال لعمرية ،دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلو م التجارية ،المجلد 12، العدد 02-2009.

4. د العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصر ف،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ،23،نوفمبر تشرين الثاني ،2003.

5. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18 ،العدد 68 .

6. والي صابر عدنان،إيمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصر ف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة 2004-2018، جامعة القاسم الخضراء و جامعة الكوفة، العدد 35، السنة الثامنة، صيف 2020.

7. راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد الرابع،2006.
8. مكاوي هجيرة،بوبكر محمد،أثر عجز الموازنة العامة على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 2003-2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد10 العدد05 ،أكتوبر 2020.

د. المواقع الالكترونية

1. أ بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران نقلا عن الموقع https://ketabonline.com/ar/books/99829/read?part=1&page=6&index=60 تم الاطلاع عليه في 11 مارس 2020 على الساعة 13:15.
2. خوري راني،الموازنة العامة، نيسان 2013، تم الاطلاع عليه في 10 مارس 2022 على الساعة 38 : 19 في موقع http://jsf.org/sites/default/files/general_budget_-_exec_summary.pdf

ه. الملتقيات

1. الجوزي جميلة،أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات،الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، يوم 13 ماي2013.

و. الوثائق الرسمية

1. البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/home
2. الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327
3. المادة 6 من القانون 84ـــ 17المؤرخ في 8شوال عام 1404 الموافق ل 7يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 28.
4. النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/

الملخص:

إن أسعار الصرف تؤثر على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيرات الأسعار المحلية، إذ أن أثر التقلبات في سعر الصرف هو إثقال أو خفض كاهل الموازنة العامة والتي عرفت بارتفاع أو انخفاض في الأسعار، مما يضطر الدولة إلى تحمل التكاليف الإضافية أو زيادة نسبة الإيرادات نتيجة زيادة حجم الصادرات من خلال تنويعها، فضلا على أن هنالك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة، أي أن أي انخفاض في سعر الصرف لأي بلد يؤدي إلى ارتفاع الطلب عن صادراته، وأن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى ارتفاع في عجز الموازنة العامة للحكومة.

الكلمات المفتاحية : الجزائر،سعر الصرف،الموازنة العامة ،عجز الموازنة العامة،الايرادات العامة،النفقات العامة .

Abstract:

Exchange rates affect the general budget through their impact on the components of the general budget represented by public expenditures and public revenues, and the effect is indirectly through changes in local prices, as the effect of fluctuations in the exchange rate is to burden or reduce the burden of the public budget, which is known to rise or fall In prices, the state is forced to bear the additional costs or increase the proportion of revenues as a result of the increase in the volume of exports through diversification, in addition to the fact that there is an inverse relationship between the dollar exchange rate and the public budget deficit, meaning that any decrease in the exchange rate of any country leads to a higher demand than exports, and that the low exchange rate of the dollar leads to a rise in the government's general budget deficit.

Keywords: Algeria, the exchange rate, the general budget, the public budget deficit, public revenues, public expenditures.

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بتشيح وسام المولود(ة) بتاريخ: 1998/07/29 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 208336256 الصادرة بتاريخ: 2016.04.24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: تقني وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011 - 2021

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022.06.14

التوقيع و البصمة

14 جوان 2022

*يجرد كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): زرو مروة المولود(ة) بتاريخ: 22-01-1999 ب: مغرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200831696 الصادرة بتاريخ: 2017-01-03 عن: مصالح ولاية مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: تقديم مالي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

أثر تقلبات أسعار الصرف على الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2011 - 2021

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 20/06/2022

التوقيع و البصمة

14 جوان 2022

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.